



PROVISIONAL

S/PV.2741  
6 April 1987

ARABIC

الأمم المتحدة



# مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والأربعين بعد الألفين والسبعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الإثنين ، 6 نيسان / أبريل 1987 ، الساعة ١٥/٣٠

(بلغاريا)

السيد تسفيتكوف

الرئيس :

السيد تيمريابيف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
السيد ديلبيتش	الأرجنتين
السيد لاوتشلاغر	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
السيد الشعالي	الامارات العربية المتحدة
السيد بوتشي	ايطاليا
السيد زوزي	زامبيا
السيد يومنفجيما	الصين
السيد غبيهو	غانا
السيد بلانك	فرنسا
السيد بابون غارسيا	فنزويلا
السيد أدوكي	الكونغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد بيرترش	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد والترز	اليابان
السيد كيكوتشي	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النسخ النهائية للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصححات فيتبيّن إلا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرر على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥

اقرار جدول الاعمال

اقرر جدول الاعمال

رسالة مؤرخة في ٢٥ اذار/مارس ١٩٨٧ ووجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم لقابون لدى الامم المتحدة (S/18765)

رسالة مؤرخة في ٣١ اذار/مارس ١٩٨٧ ووجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة (S/18760)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٣٧٤٠ ، أدعو ممثلي أفغانستان، وأنغولا ، وباكستان ، وبربادوس، وبينرو، وتركيا، وتونغو، والجزائر، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، والجمهورية الديمقراطية الألمانية، وجنوب افريقيا، وزimbabwe، والسنغال ، وقطن ، وكندا، والكويت ، ومصر ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، والهند، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد دوست (افغانستان) والسيد دي فيفوريدو (انغولا) والسيد شاه نواز (باكستان) والسعادة نيتا بارو (بربادوس) والسيد الزامورا (بينرو) والسيد تركمن (تركيا) والسيد كواس (تونغو) والسيد جودي (الجزائر) والسيد او دوفينيكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد مانلى (جنوب افريقيا) والسيد مودينغي (زمبابوي) والسيد ماري (السنغال) والسيد الكواري (قطن) والسيد لابيرج (كندا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد بدوى (مصر) والسيد مويما بالتسيا (المكسيك) والانسة استورغا غاديا(نيكاراغوا) والسيد داسقوبta (الهند) والسيد بيبيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٣٧٤٠ أدعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شفل السيد زوني (زامبيا)، رئيس مجلس الامم المتحدة لزامبيا، واعضاء وفد المجلس المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٢٧٤٠ أدعوه السيد غوريراب الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس شفل السيد غوريراب المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بوركينا فاسو وجامايكا وكوبا والمغرب وموزامبيق يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شفل السيد فامو اويدراوغو(بوركينا فاسو) والسيد بيرنيت (جامايكا) والسيد اوراماني اوليغا (كوبا) والسيد بنونه (المغرب) والسيد دوبي سانتو(موزامبيق) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الامن الان نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

المتكلم الاول على قائمتى هو ممثل زيمبابوى الذى يود الادلاء ببيان بمفتاحه رئيسا للمكتب التنسيقى لحركة بلدان عدم الانحياز. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببياناته.

السيد موبيونغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في مستهل كلمتي أن اهتكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل . إن التزام بلغاريا بالسلام والمساواة والأخوة بين بني البشر لا يفوقه التزام . والتزامكم بهذه القيم نفسها ، وكذلك مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة ، تعطينا ثقة كبيرة بأن شؤون المجلس ستكون في أيد أمينة عندما نتناول المسائل الهامة المعروفة علينا .

أود أيضاً أن أعرب عن تقديرني للطريقة التي ترأسي بها سعادة السفير ديلبيتش الممثل الدائم للأرجنتين أعمال المجلس باقتدار خلال شهر آذار/مارس .

تقع على كامل المجتمع الدولي مسؤولية خامة فيما يتعلق بناميبيا . إن واجبه حيال شعب ذلك الأقليم لا يتبع فقط من مسؤولية الأمم المتحدة العامة عن تعزيز تقرير المصير والاستقلال للشعوب والبلدان . وإنما مسؤوليته بشأن مسألة ناميبيا مسؤولية خامة جداً . فهي تتبع من أن المجتمع الدولي نفسه - عن طريق نظام الانتداب الذي وضعه في عام ١٩١٩ - هو الذي وضع ناميبيا تحت الاحتلال جنوب إفريقيا في المقام الأول . ولذلك تقع على كامل المجتمع الدولي مسؤولية مباشرة عن إنهاء ذلك الاحتلال .

ونحن ندرك ونقدر الحكم الذي أصدرته المحكمة العالمية عام ١٩٧١ بأن استمرار الاحتلال جنوب إفريقيا لناميبيا غير مشروع . ونعني أيضاً قرار الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٧١ ببيانها انتداب جنوب إفريقيا . فضلاً عن ذلك ، لا يزال تؤيد القرار الذي اتخذه مجلس الأمن ، في عام ١٩٧٨ ، بوضع خطة استقلال ناميبيا . وهذه الاعمال تشير إلى أن المجتمع الدولي يعترف بمسؤوليته حيال ناميبيا . إلا أنه مما يبعث على الاستغراب أنه ثبت أن هذه كلها ليست كافية لتحقيق استقلال ناميبيا .

فナاميبيا لا تزال محظلة بطريقة غير مشروعة . ولا يزال شعبها غير حر . إنه لا يزال يتعرض للاضطهاد والأعمال الوحشية التي يرتكبها نظام الفصل العنصري . لا يزال هذا قائماً حتى اليوم ، بعد ٢١ عاماً من إنهاء الأمم المتحدة لانتداب جنوب إفريقيا على الأقليم ؛ و ١٦ عاماً من إصدار المحكمة العالمية للحكم التاريخي الذي يقضى بأن

وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير مشروع <sup>٤</sup> و تسع منوات من إقرار مجلس الامن لخطبة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، و حوالي عامين منذ اعلن الامين العام على العالم ان جميع المسائل الهامة المتعلقة بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا قد سوت . ولذلك علينا ان نحال انتفسنا ، كيف يسمح لهذه الحالة التي لا يمكن التسامح بشأنها ان تستمر طوال هذا الوقت بينما لا توجد مسائل هامة معلقة ؟

وفقا لما ذكره الامين العام ، إن العقبة الكاداء الوحيدة التي تقف في طريق بدء التنفيذ الفوري لخطة استقلال ناميبيا هي إصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب قوات كوبية من أنغولا . لقد ذكر الامين العام في الوثيقة A/41/1 المؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ مايلي :

"ومن الضروري بذلك جهود متضارفة لكس تعاون جنوب افريقيا في التنفيذ الفوري لخطة الامم المتحدة" . (A/41/1 ، ص ١٤)

إن عدم تلبيتنا بذلك النداء هو أحد أسباب اجتماعنا هنا اليوم . لم تبذل "جهودا متضارفة" لإجبار جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات الامم المتحدة ، وبخاصة قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) . ولهذا فإن استقلال ناميبيا لا يزال يراوغنا مراءوغة السراب الخادع .

من الحقائق أن نظام بوتا يستخدم الانسحاب الكوبي من أنغولا ذريعة لعدم السماح لناميبيا بتنيل الحرية . إلا أن هذا يعني الا يخدع أحدا . لقد قال بوتا نفسه ان جنوب افريقيا تعتبر أن انسحاب القوات الكوبية السابق أو المتزامن من أنغولا ليس بالضرورة شرطا مسبقا لمنع الاستقلال لناميبيا . ان الامر الهام بالنسبة لبوتا هو ظهور وبقاء نظام عميل سهل الانقياد في ناميبيا حتى يمكن البقاء على ذلك الاقليم بوصفه دولة عازلة تحمي جنوب افريقيا القائمة على الفعل العنصري . هذا هو الشرط المسبق الحقيقي الذي يضعه بوتا لاستقلال ناميبيا . إن وجود قوات كوبية في أنغولا أمر يراد به صرف الانتباه عن المسألة الحقيقة يستخدمه بوتا ليزيد من تصوره بغير البلدان الغربية في مخططاته . وهذا التفسير لمخطط بوتا يظهر بوضوح تام في بيان أدلّ به في برلمان جنوب افريقيا يوم ١٨ نيسان/ابril ١٩٨٥ عندما قال :

"مع ذلك وكما أخبرت البرلمان في يوم ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، فإن الشعب جنوب غربي إفريقيا / ناميبيا - بما في ذلك منظمة موابو - لا يمكن أن ينتظر إلى ما لا نهاية حدوث تقدم بشأن انسحاب القوات الكوبية من انغولا . وإذا اتسع في نهاية الأمر - بعد استجلاء كل الطرق تماما - أنه ليست هناك آفاق واقعية لتحقيق هذا الهدف ، فإن جميع الظروف التي تتأثر بشكل مباشر بالمفروضات الراهنة سيكون عليها أن تعيد النظر في أفضل الطرق لتحقيق الاستقلال المقبول دوليا في ضوء الظروف السائدة" .

ويذكر أعضاء المجلس أن موظل بريتوريا أنهى بيانه صباح اليوم باقتباع هذه الفقرة نفسها التي ذكرتها توا .

إن بوتا لم ينتظر "الـ ما لا نهاية" ، ولكنه نصب حكومة مؤقتة مزعومة من عملائه في ناميبيا . وأولئك العملاء يعملون الآن على وضع دستور مزعوم ينثرون طرحة في استفتاء وطني . وقد قرروا أيضا إنشاء وزارتين للشؤون الخارجية والامن الداخلي . وهذه خطوات أولية واضحة صوب إعلان غير شرعي للاستقلال .

إن بوتا يعتبر "الربط" حجة مطاطة تستخدم بغرق تأمين منه الكبير لإنشاء نظام عميل دائم على نمط نظام موزوريوا العميل في ناميبيا . ومثل هذا الكيان ، كما يراه بوتا ، هو الوحيد الذي يمكن أن يكون درعا أو منطقة عازلة للدولة القائمة على الفصل العنصري . إنه يكرر ذكر الأهمية المزعومة "الربط" لا شيء إلا لكسب الوقت لتنصيب عملائه في ناميبيا . فبوتا يدرك تماما أن الكوبيين موجودون في انغولا لأنه هو نفسه غزا انغولا ولا يزال يواصل احتلاله لجزاء منها حتى اليوم .

وهو يعلم أنه إذا أراد أن تنسحب هذه القوات من انغولا ، فيجب عليه أولاً أن يخرج من انغولا وأن يسحب قواته إلى جنوب إفريقيا وأن يسمح لناميبيا أن تصبح دولة مستقلة وأن يتوقف عن تأييد عصابات يونيتا . ولكنه بطبيعة الحال لا يريد ذلك . وفي الوقت الراهن إن الدفاع عن الفعل العنصري يحتاج إلى قناع ايديولوجي للاختفاء وراءه . وذلك القناع يتتوفر من وضع عملية الدفاع عن الفعل العنصري على قدم المساواة بطريقة بارعة ، مع عملية الدفاع عن المصالح الغربية في الجنوب الإفريقي . إن هذا العنصر مكن بوتا من أن يغير بعث القادة الغربيين بالتفكير في أنهم يحتاجون إلى نظامه الذي يقوم على الفعل العنصري للدفاع عن مصالحهم . إن وجود الكوبيين في انغولا أصبح أحد المقومات الأساسية في مخطط بوتا لخلق هذا الوهم في أعين الغربيين . ونتيجة لذلك أصبحت هذه المصالح درعاً يحتمي الفعل العنصري وراءه ، وخط ماجينو غير مرئي يمكن من خلفه أن يقاوم الفعل العنصري استقلال ناميبيا . إن ناميبيا لا تزال مستعمرة بصفة أساسية لأن بعض البلدان الغربية الرئيسية أصبحت تؤيد على نحو غير مدرك الاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

وبالتالي إن الرابط قناع ايديولوجي صريح من أقنعة الحرب الباردة يستخدمه نظام بريتوريا لكي يخفي دوافعه الحقيقة لتأجيل منع الاستقلال لناميبيا تحت حجة التنافس بين الشرق والغرب . ولهذا يجب أن نكشف هذا القناع على ما هو عليه . ولهذا السبب أيضاً فإننا الآن نطالب الذين اخترعوا هذا القناع بأن يجردوا نظام الفعل العنصري بالتخلي عن هذا الرابط ، لأنه أياً كانت الدوافع الحقيقة وراء أصل الرابط فقد أصبح هذا الرابط اليوم عقبة كاداء في طريق استقلال ناميبيا لأنه وضع المصالح الغربية في الجنوب الإفريقي على قدم المساواة مع بقاء دولة الفعل العنصري . إن عملية الرابط ترجم المجتمع الدولي على أن يتناول موضوعات وقضايا دخيلة على استقلال ناميبيا ولا صلة لها به . إنها تحول فقط والانتباه عن السبب الحقيقي لتأخير استقلال ناميبيا ، وهو تعمّت جنوب إفريقيا ورغبتها في حماية دولة الفعل العنصري .

وفقاً لما ورد في تقرير صدر حديثاً بعنوان "سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب إفريقيا : تقرير اللجنة الاستشارية لوزير الخارجية عن جنوب إفريقيا" إن الرابط

جزء لا يتجزأ من السياسة الموضوعة للمرة الأولى في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، والمعروفة بسياسة الارتباط البناء التي ، كما ورد في صفحة ٣٢ من التقرير "ارتكتز على أربعة افتراضات متراقبة" كان أحدها :

"ان حكومة بوتا يمكن إقناعها بالموافقة على تسوية مقبولة دولية في ناميبيا اذا ما رُبط انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا".

هذا هو أصل فكرة الربط . كذلك يرجع التقرير الاخير للامين العام أصل الربط الى عام ١٩٨٢ . وبالتالي ، فقبل الارتباط البناء ، لم يكن الربط - باعتباره عقبة كاداء في طريق استقلال ناميبيا - موجودا ولم يستخدمه الفصل العنصري اطلاقا باعتباره سببا لتأخير استقلال ناميبيا . ومن هنا فان الربط اختراع وفكرة يائماً عبر الاطلسي . وقبل تقديم فكرة الربط من جانب الحكومة الامريكية الحالية ، استخدمت جنوب افريقيا ، بغية تأخير استقلال ناميبيا ، بعض الاعذار مثل "تحيز الامم المتحدة" ، وهو الامر الذي تم التخلص منه بما يبعث على ارتياح الجميع .

ان الربط ليس سوى آلوبة تستخدمنها بريطانيا لكي تكسب التأييد لسياساتها في المنطقة وتتخلى عنها عندما تفقد اغراءها وخصوصا عبر الاطلسي . ونحن نلاحظ ان تقرير اللجنة الاستشارية لوزير الخارجية خلص الى ان سياسة الارتباط البناء لم تنجح وبالتالي "هناك حاجة ملحة الى سياسة [امريكية] "جديدة" فيما يتعلق بجنوب افريقيا . ويجدونا امل ان ذلك الربط ، باعتباره جزءا لا يتجزأ من سياسة الارتباط البناء التي لم تحقق نجاحا ، سيتم نبذه . غير ان البحث الذي جرى مؤخرا عن تسهيلات الامداد في المنطقة لاحتمال اشتراك عسكري أوسع نطاقا سبب قدرًا كبيرًا من القلق بشأن الاتجاهات الجديدة التي قد تنتهي بها سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، ونأمل لا ينذر هذا بتحويل الارتباط البناء الى ارتباط مدمر . وفي هذا الصدد ، يشير قلقنا ما يbedo من جهود تستهدف اجبار انغولا ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي على الخضوع لابتزاز عصابات يوينتا بشأن إعادة افتتاح خط سكة حديد بنغوفيلا . ان أي تحرك صوب هذه السياسة سيكون مضللا وسيحكم عليه بالفشل . ان عصابات يوينتا هي عملاء جنوب

افريقيا وهي لازمة لتوفير حاجز امام احتلال نظام الفعل العنصري لناميبيا . ودعم عصابات يونيتا يضمن وجود هذا الحاجز الذي يمكن الفعل العنصري من السيطرة على ناميبيا . وما دام هذا الحاجز موجودا فلن يكون لدى بريطوريا ما يدفعها الى الخروج من ناميبيا . لذلك يحدونا الامل الا تتخمن سيامة الولايات المتحدة الجديدة إزاء الجنوب الافريقي استمرار التعاون مع نظام الفعل العنصري في تمويل آلية يونيتا التي تقوم بدور الحاجز للدفاع عن الفعل العنصري واحتلاله غير الشرعي لناميبيا .

ان الذين يقفون في طريق استقلال ناميبيا لئي سبب كان يتحملون مسؤولية أدبية جسيمة ويصرف النظر عن رأيهم فانهم مشاركون في الفظائع التي يرتكبها نظام الفعل العنصري ضد شعب ناميبيا ، وهي فظائع ترتكب حتى تظل جنوب افريقيا آمنة للفعل العنصري .

ان انتشار هذه الاعمال اللاانسانية يتلاءم مع قسوة قلوبهم . وهذه الاعمال موثقة بالكامل وتشهد عليها منظمات حقوق الانسان والمنظمات الكنسية المتعددة . لقد ارتكبوا من الاعمال ما تقره له الابدان ، لذاذ على سبيل المثال ما باح به الضابط نيكوديموس نامبلا ، عضو قوة الشرطة الناميبيبة مدة ١٣ عاما ، عندما قدم الدليل اثناء محاكمة ثمانية من الموالين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في ونهوك مؤخرا . ووفقا لما قاله ضابط الشرطة نامبلا ان استخدام العنف على نطاق واسع ضد السجناء يحدث في سجون ناميبيا . وادعى ضابط الشرطة ان استخدام العنف لـ ما يبرره وانه أمر ضروري لتحقيق نتائج معينة . قال الضابط نامبلا في جلسة المحكمة "انت تجلده حتى ينهاه" و "الى أن يذكر ما يتعمد ذكره" . وعندما سأله محامي الدفاع السيد بريان اولين "أين ينتهي [هذا الجلد]؟" أجاب السيد نامبلا اجاية مطمئنة فقال "اننا لا نضربهم حتى الموت" . وعندما سأله محامي الدفاع مرة أخرى عما اذا كانت القواعد التي تمنع اساءة معاملة السجناء تطبق على المقاتلين من أجل الحرية في سوابو ، المشتبه بهم كشف الضابط نامبلا بهدوء مرة أخرى انه من الممكن ان نعتذر هؤلاء السجناء "ما دمنا لا نقتلهم" .

وعندما تجرد أحد المتهمين الشهانية وهو الرفيق اندرية هايتا من ملابسه حتى وسطه ليبيبن آثار الجروح على صدره وعلى ظهره ، قال الضابط ناميلا الذي ألقى القبض عليه أن السجين لم يكن به هذه الآثار عندما ألقى القبض عليه ولم تحدث أثناء عملية القبض بل حدثت عندما كان السجين في رعاية الشرطة .

ان موقف الضابط ناميلا ليس موقفاً منعزلاً بسيطًا حال من الأحوال . انه موقف أساس بالنسبة لنظام الفعل العنصري . لذا يأخذ على سبيل المثال الملاحظات التي أدلى بها مؤخرًا السيد موانيبل أحد المرشحين للبرلمان في الانتخابات الحالية الخامسة بالبيش فقط ، الضابط ورئيس شرطة التحقيق في جنوب إفريقيا سابقًا أثناء مذبحة موبيتو في عام ١٩٧٦ . قال موانيبل ان السود :

"شعب عاطفي يلجأ بسهولة إلى أعمال العنف ، والوسيلة الوحيدة لوقفه استعمال أكبر قدر لازم من القوة . وإذا كان عليك أن تطلق النار على شخص واحد ، أو أن تصيب شخصاً في ساقه لوقفه ، فافعل ذلك . وإذا كان من الضروري أن تطلق النار على مائة شخص للسيطرة على الحالة ، فافعل ذلك . ليست هناك انصاف تدابير عندما تتعامل مع المتظاهرين . ينافي استعادة القانون والنظام مهما كانت التكلفة ."

ووفقاً لما قاله موانيبل ان أكثر من ٧٠ في المائة من قوات الشرطة في جنوب إفريقيا تشاركه هذا التفكير .

ولذلك ليس مما يبعث على الدهشة أن هذه الاعمال الوحشية وغير الإنسانية ترتكب في ناميبيا . فالسجيناء في ناميبيا يُضربون حتى الانهيار وحتى توضيح ما يتعمّن توضيحة . والتعذيب شائع ؛ ويقال ان ما يجري تحاشيه هو القتل فقط . هذا هو نسيب شعب ناميبيا المقسم له . وهذا هو الأصلوب الوحيد الذي يمكن بواسطته لقوى الاحتلال العنصرية أن تبقى ناميبيا رازحة تحت نير الخضوع ، أي عن طريق استخدام القوة الفاشية . هذا هو ما تبيّنه سياسة الربط وتديمه في ناميبيا ، أشار جراح على المصدر وفي الظاهر . لقد تبجح صباح اليوم ممثل بوتا بالكيفية التي يرعى بها بلده الناميبيين . ويا لها من رعاية حقا .

وفي خضم كل هذا فإن نهب موارد ناميبيا الطبيعية ما فر دون هواة . لذلك فإننا نرحب بجهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتنفيذ المرسوم رقم ١ . ونحي مجلس ناميبيا على البقاء حازماً ومصمماً في خوف المعركة القانونية ضد شركة "بورنكو" وغيرها من الشركات حتى نهايتها المنطقية . ولا ينتهي للمجلس أن يتتحمل من مسؤولياته . ويتعين عليه أن يعمل دون خوف أو محاباة لحماية موارد ناميبيا الطبيعية والحفاظ عليها . وحكم التاريخ لم يكن أبداً خطئها على من خان الأمانة . فالتاريخ لن يفتر لمجلس ناميبيا لو أذعن للضغوط الخارجية في افلطاعه بالأمانة المقدمة المتوجة به .

إن مسألة ناميبيا تمثل مازقاً أخلاقياً لأصدقاء جنوب إفريقيا ؛ وإن وجود جنوب إفريقيا في ناميبيا يمثل تحدياً للقانون الدولي . ولمجلس الأمن خطة وافق عليها الجميع ؛ بما في ذلك جنوب إفريقيا ، لتحقيق استقلال ناميبيا . ولا توجد أي أسباب أخلاقية أو قانونية لاستمرار جنوب إفريقيا في احتلال ناميبيا . وإن اهتمام جنوب إفريقيا الوحيد ينصب على كسب الوقت لادامة سياسة العمل العنصري في جنوب إفريقيا . فكيف يمكن لاي بلد ممثل هنا أن يبرر حرمانية هذه الاهداف الانسانية غير الأخلاقية ؟

فلنأمل ألا يكون من الغوري لاي عدو في المجلس أن يحمي إدامة العنصرية في جنوب إفريقيا عن طريق التمويل السلبي . وفوق ذلك كلّه لا ينتفي لاي أحد أن يبهي هنا بأن يطلب الى المجتمع الدولي أن ينتظر نتيجة الانتخابات العامة التي ستجري في شهر أيار/مايو ، والتي ستكون قاسمة على البيق ، قبل إتخاذ أي اجراء ضد نظام

بريتوريا . إن هذه مؤامرة بالية استخدمت عدة مرات في السابق . فعلى سبيل المثال ، استخدمت في عام ١٩٨١ بعد أن أحيط بوتا محادثات جنيف لمرحلة ما قبل التنفيذ . ودعا إلى إجراء انتخاب قاصر على البيقو . ونعرف الآن هذا الأمر لما هو عليه ، أي أنه وسيلة للتراخي وحيلة لكسب الوقت لاستمرار جنوب إفريقيا العنصرية في الاحتلال ناميبيا ، وحيلة للسماح بنهب موارد ناميبيا وتحرير للإمبرار في تعذيب وقتل الناميبيين . ولذلك فاننا نرفضها حتى قبل طرحها . ولا يمكننا أن نقبل الاعذار القائلة بأن هناك إنتصالات صرية لاينبعي الأخلال بها . فقد إستمعنا إليها ألف مرة من قبل . ونعرف أنها جوفاء ولا تبهر بها .

إن جنوب إفريقيا ليست بحاجة إلى المزيد من الوقت للتفكير في الخروج من ناميبيا . فهي تحتلها بصورة غير قانونية وتحدى القرارات مجلس الأمن . بل يجب اصدار الأمر اليها بالخروج من ناميبيا - أمن وليس غدا . إن سلطة مجلس الأمن يجري تحديها . فهل لدى هذا المجلس من الارادة السياسية ما يكفي للدفاع عن سلطته ؟ هذا هو التحدي المفروض على هذا الجهاز العالمي وسيتبين لنا مدى إستجابة المجلس له من خلال الطريقة التي سيتبعها في التصويت . ولابد أن تعطى جنوب إفريقيا خيارا إما بالموافقة على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الان أو أن تواجه فرض جراءات الزامية شاملة فورا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وإنني لعلى ثقة بأنه ما من عضو في المجلس سيتفاوض عن إنتهاك القانون الدولي ويحمي احتلال الفعل العنصري لناميبيا عن طريق التمويit السليبي على مشروع القرار المطروح على المجلس .

وفي الختام فاننا نحيي موا بو ، الصوت الوحيد وال حقيقي للشعب الناميبي ، على التزامها بتحرير وطني الأم وتقديرها من أجله . ونشعر على قيادتها لما أظهرته من حنكة سياسية وكراهة في كفاحها من أجل الاستقلال . ونشادر المجتمع الدولي تقديم المساعدة المادية الملهمة إلى موا بو فضلا عن الاعراب عن التضامن والتاييد الدبلوماسي للمعتادين . ونشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة لتحقيق استقلال ناميبيا . وأود أن أؤكد له أن بوعده ، في اضطلاعه ب مهمته الجسام ، أن يرعى على تأييدهنا وتقديرنا . ونرحب بآخر تقرير له لما إتسم به من صراحة ووضوح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زمبابوي على بيانيه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى والى بلادي .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بكم لتوليكم رشامة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . إنني لعلى ثقة أنكم بفضل ما تتحلون به من حكمة وخبرة دبلوماسية واسعة متذرون مداولاتنا بطريقة مشمرة . وأود أن أؤكد لكم ، سيدى ، أن وفدي مستعد للتعاون معكم كاملا في قيامكم بمسؤولياتكم الهامة .

أود أيضا أن أعرب عن تقريرنا المخلص لسعادة الدكتور مارسيو ديلبيتش على الطريقة الرائعة التي أدار بها عمل هذا المجلس إبان رئاسته له في شهر اذار/مارس .

عندما إجتمع مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير الماضي لتداول مسألة جنوب افريقيا بيّنت موقف حكومتي بشأن نظام الفصل العنصري البغيض . لذلك فانني أود أن أقصر ملاحظاتي في بياني الذي أدلّي به اليوم على مسائل تتعلق بصورة مباشرة بالبند الحالي المدرج على جدول الأعمال ، لا وهو الحالة في ناميبيا .

بادئ ذي بدء ، أود أن أشير الى التقرير الذي قدمه مؤخرا الأمين العام والذي يتعلق بتنفيذ قرارى المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا . لقد قرأت التقرير باهتمام شديد ونود أن نشيد إشادة كبيرة بالجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار لتسوية المسألة الناميبية .

ومما يبعث على القلق العميق لدى المجتمع الدولي أنه بعد انقضاء عقدين على قيام الجمعية العامة ببيانها انتداب جنوب افريقيا على القليم لايزال شعب ناميبيا محروما من حقه في تقرير المصير .

ومنذ ذلك الحين ما يرج المجتمع الدولي يواصل دون كلل جهوده لتحقيق استقلال ناميبيا . فقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة عددا من القرارات بشأن مسألة ناميبيا ؛ وبذلت دول خط المواجهة والأمين العام للأمم المتحدة وأطراف أخرى جهودا جادة لحل المسألة ؛ وقد مارست بلدان عديدة ، بما فيها بلدي ، الضغط على جنوب افريقيا بشتى الطرق . بيد أن جنوب افريقيا ، تحديا للرأي الدولي، لم تتحرك مائنا وما فتئت ماضية في احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

إن موقف اليابان من هذا الموضوع حاسم ولا لبس فيه : يجب أن يتحقق الاستقلال الناميبي وفقاً لرغبات سكان الإقليم ، التي يعبرون عنها من خلال انتخابات حرة تجري تحت إشراف وسيطرة الأمم المتحدة . وتويد اليابان على نحو صارم قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي يحتوي على الإطار الوجيد المقبول عالمياً للانتقال السلمي إلى الاستقلال .

لقد أشارت جنوب إفريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) إلى قبولهما لخطة التسوية التي أقرها هذا القرار . ولكن جنوب إفريقيا بينما تعلن عن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي ، فإنها تعمل في الواقع من أجل اعاقة تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وتناقض كلمات بريتوريا التوفيقية إجراءات عدوانية حربية .

وإن اقحامها لمسألة الربط مثال على ذلك . لقد اقترحت جنوب إفريقيا في السنة الماضية أن يكون ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ هو موعد بدء تنفيذ خطة التسوية . ورغم أن هذا الاقتراح قد بدأ منذ البداية خطوة إيجابية إلى الأمام ، فإنه كان على العكس من ذلك ، إذ أن جنوب إفريقيا أصرت على شرط مسبق يتعلق بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وإن الأمين العام في تقريره الذي ذكرته سلفاً قد خلص إلى ما يلي :

"الربط كشرط مسبق .... يشكل الان العقبة الوحيدة أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا" . (S/18767 ، الفقرة ٣٢) . وقد مضى قائلاً بأنه لا يعترف بصحة الربط كشرط مسبق كما لا يمكنه أن يقبله كعذر لمزيد من تأخير استقلال ناميبيا . وترى اليابان أيضاً أن الجهد الرامي إلى حل المسألة الناميبية لا ينبغي عرقلتها بموضوعات دخيلة .

ويتبين أن نذكر أيضاً بأنه في حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، أقامت جنوب افريقيا ما تسميه بحكومة مؤقتة في ناميبيا انتهاكاً للاحكام الواحة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولم يكن هذا إلا محف خدعة لإحباط خطة الأمم المتحدة ولزيادة تأخير التسوية السلمية . وتعتبر اليابان هذه الحكومة المؤقتة غير قانونية وباطلة .

وفضلاً عن ذلك لا تزال جنوب افريقيا تشن هجماتها المسلحة على البلدان المجاورة وتشيع عدم الاستقرار في جميع أرجاء المنطقة وتجعل إمكانية تسوية المسألة الناميبيية أكثر بعدها .. وتستذكر اليابان على نحو خاص الهجمات على زامبيا وزمبابوي وبوتسوانا في أيار/مايو من العام الماضي ، بالإضافة إلى الغزوات المسلحة المتكررة داخل الأراضي الأنغولية . وقد وقع آخر هذه الهجمات في كانون الثاني/يناير الماضي ، كما أشار السفير دي فيغوريدو ، ممثل أنغولا ، في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

لقد اتخذت اليابان تدابير قوية للضغط على جنوب افريقيا لإنهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا والتخلص من سياستها العنصرية ، سياسة العمل العنصري . وإن اليابان إذ تبدي استنكارها لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، فإنها تمتتنع عن أي إجراء يعترف بالوضع الحالي لناميبيا . وعلى سبيل المثال ، لا تمتنع الحكومة اليابانية أية منع أو قرود أو مساعدة فنية من أي نوع لمواطني جنوب افريقيا في ناميبيا .

وتحظر حكومة اليابان أيضاً الاستثمار المباشر في جنوب افريقيا وناميبيا من قبل الرعايا اليابانيين أو الشركات اليابانية التي تقع تحت ولايتها . وقد اتبعت هذه السياسة منذ عشرين سنة ، قبل أن يصبح ذلك موضوعاً أساسياً في هذه المنظمة أو في أي من البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى .

ووفقاً للمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذي سنّه مجلس الأمة المتحدة لناميبيا في عام ١٩٧٤ ، ليس لأي ياباني أو لایة شركة يابانية الحق في الاحتفاظ بأية حقوق للتعدين في ناميبيا .

إن الشعب الناميبي نفسه يتعرض أشد التعرّف لوطأة احتلال جنوب إفريقيا غير المشروع للإقليم ، وهو نفسه الذي يعاني مباشرة من قمع محتليه ، وهو الذي يجبر على الخروج من أرضه ويتحول إلى لاجئين . وإن البلدان المجاورة التي تقبل هؤلاء اللاجئين تمر أيضا بصعوبات خطيرة .

وتمكن اليابان منذ أمد بعيد المساعدة للشعب الناميبي من خلال اسهاماتها في  
المناديق والبرامج التعليمية والانسانية التي تديرها الامم المتحدة ، بما في ذلك  
معهد الامم المتحدة للياميبيا . واليابان مصممة على مد هذه المساعدة مادامت الحاجة  
اليها قائمة . وكما أعلنت من قبل ، عندما ينشأ فريق الامم المتحدة للمساعدة في  
مرحلة الانتقال ، ستتوفر اليابان المساعدة في شكل اسهامات مالية وأفراد . وعندما  
يتحقق استقلال ناميبيا ، فان اليابان مستعدة للتعاون الاقتصادي والغنى الثنائي من  
أجل جهود بناء الامة .

وأخيرا ، أسمحوا لي مرة أخرى أن أقتبس مما قاله الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبيار في البيان الذي أدلّ به في الاجتماع الأول لدورة ١٩٨٧ لمجلس الأمم المتحدة لتنمية البيئة لأن وفدي يتفق تماما مع رأيه :

"إن تعمت جنوب افريقيا لا يمكن بأي شكل من الاشكال أن يضعف عزمنا".  
فيإن ناميبيا ذات أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة وهي موضوع يعتبر التزام  
المجتمع الدولي إزاءه التزاماً كاملاً ولا لبس فيه . ورغم مرور عقدين منذ أن  
 أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على الإقليم ، ينبغي أن تدرك جنوب  
 افريقيا أن التطلعات المشروعة والعادلة لشعب الإقليم لا يمكن أن تتحقق  
 مقومة دون تحديد خطير لمصالح جنوب افريقيا الخاصة على الأمد الطويل  
 وبالطبع لسلم واستقرار المنطقة بأسراها" .

وكما قلت ، فإن وفدي يتفق تماما مع رأيه . وينبغي لحكومة جنوب افريقيا أن تدرك أن المجتمع الدولي متعدد أكثر من أي وقت مضى في دعوته إلى الاستقلال الفضوري لนามيبيا . ولم يعد بإمكانه أن يتحمل مناورات بريتوريا وأعذارها الواهية وربطها الدخيل . وتطالب اليابان مرة أخرى بأن تستجيب جنوب افريقيا إلى صوت العقل بأن تمنع ناميبيا استقلالها دون مزيد من التأخير ، كما يطالب بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثلي اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد بابون غارسيا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن سعادتي وفدي إذ يرافقكم تترأسون أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر . وبالمثل ، نود أن نعرب عن تقديرنا الشالع والصادق للممثل الدائم لجمهورية الأرجنتين ، السفير ديلبيت على الطريقة الحكيمية التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر الماضي .

مرة أخرى تُطرح مشكلة الجنوب الافريقي أمامنا للنظر . وقبل بضعة أسابيع نظر المجلس بشكل مطول في حالة الفالبية السوداء في جنوب افريقيا ، الفالبية التي تعيش تحت نظام الفصل العنصري البغيض . وإن العنف والقمع اللذين تتميز بهما الحالة كانت سبب عدم الاستقرار في المنطقة بأسراها . ومن ثم ، فقد اعتبرا أيضاً تهديداً للسلام والأمن الدوليين . وفي هذه المناسبة ، كما في مناسبات سابقة ، إن الموقف غير البناء الذي اتخذه عدد من الدول الأعضاء في المجلس لم يساعد على حل المشكلة بأي شكل من الأشكال .

والى يوم ، وبما أن الحكومة العنصرية في بريتوريا هي السبب الاسامي للمناقشة ، فإن مسألة ناميبيا تطرح للبحث مرة أخرى . لقد أصبح العنف والقهر من السمات المشتركة للحالة هناك ، والاختلاف الوحيد هو أن هناك حكومة أجنبية تمارس سيطرتها على شعب ناميبيا ، هي حكومة جنوب افريقيا . إن الاحتلال العسكري للإقليم ، وفرض سلطة تابعة للدولة الاستعمارية لاحباط حق الشعب في تقرير المصير ، يقدمان الدليل على أن الوضع في ناميبيا وضع سياسي يقع تحت طائلة القانون الدولي .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من انشغالنا بالاحداث السياسية الجارية داخل ناميبيا ، فإننا نجتمع اليوم لمناقشة الوضع القانوني الدولي ، أي الاحتلال إقليمي يجري في استخفاف صارخ بالقانون الدولي .

إننا نناقش تطبيق الآليات المتاحة لنا لإنفاذ القانون . إن تحدي جنوب افريقيا للقانون الدولي والنظام الدولي لا يمكن التغاضي عنه أكثر من ذلك . وأي تهاون في ذلك سيكون بمثابة قبول لمعيار مزدوج : معيار للمجتمع الدولي ، وأخر لجنوب افريقيا .

إن المجتمع الدولي لم يعد بإمكانه الاستمرار في السماح لنظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا بالإمعان في الاستخفاف دون عقاب ببنه وروح ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . إن الأمين العام في تقريره الأخير المتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، الوارد في الوثيقة ١٨٧٦٧/S المؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، يبلغ هذا المجلس مرة أخرى بأنه لم يطرأ أي تغيير على موقف جنوب افريقيا إزاء مسألة الربط ، مما حال ، على حد قوله ، دون قيام الأمم المتحدة بتنفيذ خطة استقلال ناميبيا .

وتود فنزويلا أن توجه الانتباه إلى جانب آخر للحالة المطروحة أمامنا ، إن إخفاق المجلس في اتخاذ موقف محدد لن يكون من شأنه إلا تعزيز العنف المتزايد في ناميبيا ، وما يتولد عنه من حقد ومعاناة . إن التردد في قبول تنفيذ عقوبات ملزمة وشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق سوف يطيل من معاناة الملايين من ضحايا ذلك

النظام ، ومن حمامات الدم في ناميبيا حيث تشن جنوب افريقيا حربا استعمارية نموذجية تقوم على إضفاء الصبغة العسكرية المكثفة على ذلك البلد .

إن أي تهاون أو سلبية من جانب المجلس سيجعله متواطئا مع كل ما يحدث أو قد يحدث في تلك الأرض المحاصرة . وينبغي أن يكون ذلك تنبيها للبلدان التي تعتبر طريق العمل المتضاغر الذي ينطلي به المجتمع الدولي في سعيه إلى تحقيق حل عادل ودائم للمشكلة الناميبيية .

وفي ضوء ما يجري من أحداث أصبحت شروات ناميبيا الهائلة مرتبطة على نحو معقد لا يمكن فصله بالحالة العامة السائدة في جنوب افريقيا . إن الارباح الطائلة التي تتحققها الشركات عبر الوطنية العاملة هناك عن طريق الاستغلال الإنساني ، ساعدت إلى حد كبير على تمويل استقرار حكومة بريتوريا ، وعلى مد نظام الفصل العنصري البغيض بأسباب الحياة . ونتيجة لذلك أصبح مصير ناميبيا معرضا لخطر مزدوج ، إلى حد يجعل المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مزدوجة ، وعليه بالتالي دين مزدوج : واحد تجاه سيادة القانون ، وأخر تجاه السلم والأمن الدوليين .

وفنزويلا ، بوصفها عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا تشعر بخيبة الامل إذ ترى الشعب الناميبي الذي طالت معاناته وقد تم التخلص منه . وتعود خيبة الامل هذه إلى الفشل الظاهر لجهودنا . لقد بدأت كلمة "الصبر" تفقد مغزاها الحقيقي . وبالنسبة للشعب الناميبي فإن تأخير العدالة هو إنكارها ، وهذا لن تكون نتيجته إلا إشارة المزيد من العنف .

وناميبيا ، على الرغم من علاقات التكافل العديدة والمتباينة القائمة بينها وبين الجنوب الافريقي ، ينبع النظر إليها على أنها حالة من حالات إنهاء الاستعمار لا أكثرا ولا أقل . إن حق تقرير المصير لشعب له كل الحق في أن يتوضع من الشعوب الحرة الأخرى أن تكون ملتزمة بتحقيق نهاية سعيدة لقضيته ، يجب النظر إليه في الإطار المقبول عالميا ، ألا وهو قرار مجلس الامن رقم (٤٢٥) (١٩٧٨) .

وفنزويلا تتضامن أخلاقياً وسياسياً مع قضية الشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وبقية النهوض بالحرية والعدالة ، والحفاظ على السلم في ناميبيا ، فإن فنزويلا متؤيد أي إجراء تنفيذى ينبع عليه الميثاق لتعزيز وصيانة القيم الأساسية التي تعطى معنى لحضارة الإنسان وثقافته .

إن اعتماد جراءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا أمر يطالب به المجتمع الدولي ومعارضو الفعل العنصري وضحاياه ودول خط المواجهة على حد سواء . وهم على وعي تام بأن المسؤوليات الاقتصادية التي مستنجم عن تلك الجراءات ، ستكون إسهاماً منها في تعزيز نضال شعوب ذلك الجزء من العالم في سبيل التغلب على نظام الفعل العنصري الإنساني .

وقبل بضعة أيام سعدت فنزويلا بامتقبال رئيس موابو ، السيد سام نوجوما الذي أجرى محادثات مطولة مع عدد من مسؤولينا ، بما فيها حوار هام مع رئيس الجمهورية السيد خايمي لوسيتشي . وقد أتاحت له إقامته في بلدنا الفرصة لإجراء تحليل متعمق للأحداث الجارية في ناميبيا . وفي البيان الصحفي الصادر في ختام الزيارة ، جاء ما يلي ضمن جملة أمور :

"إن اهتمام الشعبين بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتأييد بلدان خط المواجهة في نضالها ضد الأعمال العدوانية المتكررة التي ترتكبها حكومة جنوب افريقيا ما زال دون مسام . وهم يؤكدان تأييدهما لتلك البلدان وللجهود التي تبذلها للتغلب على مشاكلها الاقتصادية والسياسية ، وإقامة الاستقلال السياسي والحكم الذاتي في المنطقة" .

لكل هذه الأسباب فإن فنزويلا تود أن تسأل مرة أخرى ألم يحن الوقت بعد لأن يقوم المجلس ، في إطار المادة ٥٠ من الميثاق ، وعلى سبيل ممارسة الدبلوماسية الوقائية الحصيفة ، بالإمضاء إلى آراء دول المنطقة بشأن الآثار العكسية التي قد تترتب على اقتصاداتها في حالة فرض سياسة للجزاءات على جنوب افريقيا ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فنزويلا على  
العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .  
أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس ،  
والأدلة ببيانه .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سيدني الرئيس ،  
باديء ذي بدء أود أن أهنئكم بحرارة على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن  
امتناننا لسلفكم السفير ديلبيتش ممثل الأرجنتين على التوجيه البارع لاعمال المجلس  
أثناء الشهر الماضي .

لقد واجهت الأمم المتحدة في ٢٠ عاما من وجودها الذي يبلغ ٤١ عاما تحديا  
لسلطتها السياسية والمعنوية نتيجة للاحتلال غير الشرعي القائم في ناميبيا .  
وفي الأعوام الستة الماضية وحدها دعي مجلس الأمن ثمانين مرات للنظر في هذه  
المسألة . وأثناء ذلك الوقت استخدم حق الحصانة في خمسة مشاريع قرارات تهدى إلى وضع  
نهاية لاحتلال جنوب إفريقيا الاستعماري والبدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا .  
وقد أيد تحالف على نطاق عالمي هذه العملية التي تستهدف معالجة هذا الخرق  
الخطير للنظام القضائي الدولي . إن لقضية استقلال ناميبيا قيمة معنوية عالمية ،  
وقد اعتمدها عدد هائل من الدول ذات أنظمة مختلفة ودرجات متفاوتة من النمو ، وقد  
وحث أكثر القوى السياسية والاجتماعية تنويا ، وجمعت شمل أكثر المنظمات غير  
الحكومية اختلافا في جهد مشترك للدفاع عن السلم والحرية وحقوق الشعوب .

ومؤخراً ان هذا النضال في سبيل الحرية يتجلّى بصورة متزايدة في كمية ونوعية  
الجزاءات المتخذة ضد جنوب إفريقيا ، واليوم يتعمّن على المجلس أن يعزز هذه  
الإجراءات بولاية كاملة والزامية وشاملة وفقاً لاحكام الفصل السابع من الميثاق لاطفاء  
دفععة جديدة للانتقال السلمي صوب الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالجهود المبذولة من جانب الأمين العام والرامية إلى  
احراز تقدم في السعي إلى تحقيق اتفاق على التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة ،  
وكذلك نرحب بتعهد السلم المتجدد الذي أعربت عنه في هذه المناسبة المنظمة الشعبية  
لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي أبدت استعدادها التام لمناقشة وقد اطلاق  
النار بغية البدء في تنفيذ الخطة في ١ آب / أغسطس ١٩٨٦ .

لقد عرقلت حكومة جنوب إفريقيا هذه العملية باصرارها على شروط غير ملائمة  
ودخيلة على المشكلة - وهي شروط قد رفضها هذا المجلس - وكذلك اصرارها على ما يسمى

بالنظام الداخلي الذي يفتقر الى أي شرعية أو تمثيل لانه يتجاهل المبدأ السياسي الأولي المتمثل في المساواة ، وقد رفع المجلس هذا النظم أيضا .

إن الإجراءات المتخذة أثناء عام ١٩٨٧ لجعل جنوب افريقيا تتبذل هذه السياسة التعوييقية لا تزال حتى الان دون نتيجة ، والآن للامم المتحدة وخاصة لمجلس الامن أن تؤكد من جديد بحماي التزامها بقضية تحقيق الحرية لناميبيا .

إن المعاملة المعزولة بصورة متزايدة توافق اعاقه هذا النداء الذي يطلقه الضمير العالمي وتسمى بأعمالها في محاولة جنوب افريقيا التضليلية لوقف مدد التاريخ .

إن اللجوء الى سيامة استخدام حق النقض يساعد جنوب افريقيا على الامعان في تحديها ، مما يقوض الامم المتحدة ويطيل أمد اخضاع ناميبيا واستغلالها . وبالاضافة الى حق النقض الشرعي الرسمي هناك النقض المادي والملموم الذي يستخد شكل الدعم الخارجي لجنوب افريقيا عن طريق الاستثمارات والقروض من المؤسسات المالية ، وبيع الأسلحة والتكنولوجيا الذي يزيد من قدرتها العسكرية على شن حرب الاحتلال على شعب ناميبيا وارتكاب اعمال العدوان ضد الدول المجاورة والمحافظة على الفصل العنصري .

إن حكومة بيرو ، تمثلا مع متطلبات التغير الاجتماعي الداخلي ، تؤكد على موقفها الديمقراطي والمناهض للامبرialisية تضامنا مع جميع الشعوب المقهورة في العالم وتكرر في هذه المناسبة دعمها النشط للكفاح الذي تخوضه سوابو .

اننا على انتباع بان التضامن الدولي مع الشعب الناميبي لابد أن يتخذ بعدا مياميا أكثر تحديدا ووضوها . وانطلاقا من ذلك أقامت بيرو في العام الماضي علاقات دبلوماسية مع سوابو واستقبلت في ليما لتوها الرئيس مام نجوما الذي كان في زيارة رسمية ، وقد كانت مناسبة رسمية عندما أكد الرئيس آلان غارسيا من جديد للرئيس نجوما التزام بيرو النضالي بالكفاح ضد الامبرialisية والاستعمار والامتناع الجديد والعنصرية ، وقرار بيرو أن تشارك بنشاط في التعبئة الدولية المؤدية الى تحقيق استقلال ناميبيا استقلالا حقيقيا ونهائيا وكاما .

إن الفالبية الساحقة من الدول الممثلة في هذه المنظمة - والرافضة لاستخدام غير الشرعي للقوة في اخضاع شعب ، أو في نهب أمة أو استعمار دولة - تحت اليوم من جديد مجلس الأمن أن يمطلع بمسؤوليته وأن ينهي استخدام سياسة حق النقض التي تعرقل اتخاذ جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب إفريقيا ، كما تطالب بذلك مشاريع القرارات التي تقدمها بلدان عدم الانحياز وكما تدعو إلى ذلك بيرو بصورة مستمرة داخل المجلس وخارجـه .

وعندما يتخذ المجلس هذه التدابير ، فإننا منكون قد خطونا خطوة لا رجعة فيها صوب إنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وسيكون المجتمع الدولي قد تخلع من أحدى بؤر التوتر والخطر الرئيسية .

ومن ناحية أخرى ، إذا عرقلت سياسة استخدام حق النقض تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الميثاق للحفاظ على السلم وحكم القانون ، فسنكون قد أوضحنا مرة أخرى ما هي الدوافع والسباب الكامنة وراء عرقلة تحقيق حرية ناميبيا ، وسيتضح النطاق على نحو أكثر تحديدا ، مما سيكشف عن الدول التي تؤيد أو تتعادي هذا التحالف الواسع من الدول المحبة للحرية والعدالة .

وفيما يخوض بلدان أمريكا اللاتينية ليس هناك أي معضلة ، والسبيل الذي خطه لنا محررـونا واضح ، فمنذ بداية عهـدـنا بالـامتـقالـ ، تـبنيـناـ النـفـالـ فيـ تـضـامـنـ ضدـ السيـطـرةـ الـاسـتـعمـارـيـةـ وـدـعـمـ الدـفـاعـ المشـتـركـ عنـ المـساـواـةـ العـرـقـيـةـ وـالـكـرـامـةـ الـإـنـسـانـيـةـ وـحـرـيـةـ الشـعـوبـ - وهذا أمر يشكل عملية تاريخية لا يمكن عـكـسـ مـارـسـهاـ .

إن تحليل التاريخ يؤكد اقتناعـناـ بـأنـ الاستـعمـارـ لاـ يـمـكـنـ أـنـ يـدـومـ وـأـنـهـ مـنـ حقـ نـقـضـ يـمـكـنـ أـنـ يـقـفـ فيـ طـرـيقـ نـفـالـ شـعـبـ نـامـيـبـيـاـ وـقـيـادـةـ مـوـابـوـ وـتـضـامـنـ شـعـوبـ الـعـالـمـ معـ قضـيـةـ تـحـقـيقـ الـحـرـيـةـ وـالـإـمـتـقالـ الـحـقـيـقـيـنـ لـنـامـيـبـيـاـ .

إن بيـرـوـ تـؤـيدـ تـأـيـيدـاـ تـاماـ هـذـهـ القـضـيـةـ ، وـنـجـدـدـ الـيـوـمـ دـعـمـنـاـ الـوـاسـعـ وـالـراـسـخـ لـهـاـ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل بيرو على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلى .

المتكلم التالي هو ممثل مصر ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد بدوى (مصر) : السيد الرئيس ، يسعدني أن استهل كلمتي اليوم بتقديم التهنئة الخالمة لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالى ، وأن أعبر لكم عن ثقتنا الكاملة بان قدراتكم الدبلوماسية الرفيعة وخبراتكم السياسية الطويلة ستتمكنكم من القيام بمسؤولياتكم على أفضل الوجوه .

كما أغتنم هذه المناسبة لتوجه بالتحية والتقدير لسلفكم في رئاسة المجلس السفير مارسيلو ديلبيتش ، الذي أدار أعمال المجلس خلال الشهر الماضى بحكمة واقتدار . لقد كان استقلال ناميبيا واحدا من أكثر الموضوعات التي تناولتها بالاهتمام والبحث أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية منذ دورتها الأولى عام ١٩٤٦ ، عندما صدر قرار الجمعية العامة ٦٥ (د - ١) في هذا الخصوص .

ومنذ ذلك الحين ظل الموضوع مطروحا على الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وتعددت القرارات الصادرة عنهم ، متضمنة إنتهاء انتداب جنوب إفريقيا على الأقليم بالقرار ٢١٤٥ (د-٢١) لعام ١٩٦٦ واضطلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن إدارته بالقرار ٢٢٤٨ (د-٥) لعام ١٩٦٧ ، الذي أنشأ مجلس الأمن المتعدد لناميبيا ليكون بمثابة الجهاز الذي تباشر المنظمة الدولية من خلاله مسؤولياتها نحو الأقليم وشعبه حتى يتحقق لهما الاستقلال .

شم جاء قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تتوياجا لموقف المجتمع الدولي من هذه المسألة اذ تضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، والتي تعتبر بحق الأسامي الوحيدة المقبول دوليا للتوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة ، والتي أكدت القرارات التالية له أن تنفيذه لا يمكن أن يرتبط بأي عناصر غريبة عنه ، أو اعتبارات خارجة عن نطاقه .

اذا كان هذا هو موقف المجتمع الدولي بأسره فإنه ، على الجانب الآخر ، استمرت جنوب إفريقيا في سياسة المماطلة والتسوية واحتراق العراقيل الممطنة أمام تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، حتى بما فيها تلك التي أعلنت قبولها لها .

ان تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول مشاوراته مع حكومة جنوب إفريقيا بشأن التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا تؤكد منذ عدة سنوات انه رغم التوصل إلى اتفاق حول كافة المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الخطة ، الا انه

لا يوجد أي تقدم في هذا المجال بسبب إصرار النظام العنصري على ربط انسحابه من الأقليم بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وهو الامر الخارج عن نطاق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي كررت المنظمة الدولية رفضه وادانته في كل قراراتهما الأخيرة .

ولكن النظام العنصري في بريتوريا لم يكتفى بتحدي الارادة الدولية وتتجاهل قرارات الامم المتحدة ، وإنما استمر أيضا في استنزاف ونهب الموارد الطبيعية في ناميبيا واستغلال مواردها البشرية بالتحالف مع المصالح الاقتصادية الاجنبية ، التي لم تراع حق الاجيال الحالية والقادمة في ثروات بلادها ، وركزت فقط على جنی الارباح الضخمة في أسرع وقت .

ثم ان سلطات الاحتلال قامت بتحويل الأقليم الى قاعدة للعدوان والارهاب والابتزاز ضد دول شقيقة ذات سيادة وما يرتبط بذلك ليس فقط من إضعاف قدرات هذه الدول على مواجهة تحديات التنمية والتتطور ، وإنما أيضا من إشاعة عدم الاستقرار ، وزعزعة الامن وتحديد السلام في المنطقة .

ان النظام العنصري في جنوب افريقيا في ممارسته لإرهاب الدولة يفتح الباب أمام الصراعات الدولية في القارة ، التي نجحت حتى الان في أن تظل بمنأى عنها . وانه لمن الحكمة والعقل أن تكشف الجهود الدولية لتجنب افريقيا ويلات التنافس بين القوى الكبرى .

اذا كانت تلك هي المسؤلية التاريخية للأمم المتحدة تجاه ناميبيا وشعبها ، فان ممارسات جنوب افريقيا هي في حقيقة الامر تحد صارخ للمنظمة الدولية ولقراراتها . ولذلك فان المطروح على مجلس الامن اليوم - بصفته الجهاز الدولي الاعلى المكلف بواجبيات حفظ السلام وصيانة الامن في العالم - هو كيفية وضع هذه القرارات موضع التنفيذ العملي الفوري .

ولأننا نؤمن بأن جنوب افريقيا لن تترك ناميبيا وثرواتها الضخمة طواعية ، فليئن هناك بديل عن إجبارها على الامتثال للارادة الدولية . ولقد جرب المجتمع الدولي

درجات متفاوتة من العقوبات الاختيارية ضدها على مر السنوات ، إلا أنها - كما يبدو واضحا - ظلت قاصرة عن الوصول بناميبيا إلى الاستقلال ، وبشعبها إلى حقه المشروع في تقرير المصير .

ولذلك فائتنا نرى لزاماً على مجلس الأمن اليوم أن يتتخذ خطوة ضرورية لا غنى عنها ، إذا ما أراد أن يحافظ على هيبته الدولية ، ويؤكد دوره العالمي الرئيسي ، وذلك بأن يقبل التحدي الذي تضطهه إليه حكومة بريتوريا ، ويقوم بواجباته والالتزاماته ويمارس اختصاصاته وحقوقه التي كفلتها له الباب السابع من الميثاق ، إزاء نظام هو المسؤول الوحيد عن إعاقة استقلال ناميبيا وفقاً للخطة التي أقرها المجلس منذ تسع سنوات .

وإذا كان المجلس قد فشل فيما سبق في الاتفاق على الأسلوب الكفيل بتوسيع الاحترام الواجب لقراراته بشأن ناميبيا ، فلعل تتبع من اجتماعه اليوم فرصة مواتية لتدراك هذا الموقف وأخذ الأمور بما تستحق من جدية واهتمام .

اننا نعتقد ان الموضوع المطروح اليوم يمس الى حد كبير دور مجلس الأمن والواجب الملقى على عاتقه - بمقتضى أحكام الميثاق ومسؤولياته في حفظ السلام والأمن الدوليين - من أجل تحقيق انسحاب جنوب إفريقيا من ناميبيا ، وانهاء احتلالها غير المشروع لهذا القليم ، ومنع شعب ناميبيا حقه العادل في تقرير المصير ، تمثياً مسح قواعد القانون الدولي وتنفيذًا لقرارات مجلس الأمن .

لقد أيدت مصر دوماً كفاح شعب ناميبيا من أجل حرية واستقلاله بقيادة سوابو مثلما حقيقياً وحيداً لاملاً هذا الشعب وتطلعاته إلى مستقبل حر وكريم . وكان هذا الموقف من مصر نابعاً من استيعابها لدروس التاريخ في القارة ، التي أكدت باستمرار أن أمن إفريقيا كل متكامل ، وأن استقلالها هدف مشترك لكل شعوبها . كما كان هذا الموقف من مصر انطلاقاً من اقتناعها بروابط المصير الابدي بين شعوب قاراتها من خلال وحدة التاريخ والمستقبل .

ولذلك كانت سوابو واحدة من حركات التحرير الافريقية التي لم تتأخر مصر أبداً عن تقديم المعونة المادية والمعنوية لها ، وفتحت قلبها لقادتها ، واستضافت في عاصمتها مكاتب اتصال بشعوبهم ولقيادة الحملات السياسية الدولية لقضاياهم العادلة . وان مصر لتعتز بأن أول مكاتب سوابو الخارجية كان بالقاهرة ، التي بدأت منها عملها السياسي المكثف ليكمل ويدعم الكفاح والمقاومة الشعبية على ارض ناميبيا المناضلة . واذا كان دعم مصر وتأييدها لكل حركات التحرر في افريقيا قد حقق غاياته بحصول كل الاشقاء على حريةهم واستقلالهم ، واستعادتهم للسيادة الوطنية على اراضيهما وثرواتهم ، فان اليقين يملؤنا بأن النصر لابد وأن يكون حليفاً لشعب مناضل في ناميبيا ، لم يهدأ حمامه ولم تفتر شورته من أجل حريته واستقلاله عبر ما يزيد على قرن من الزمان .

إذا كان ايماننا بحتمية انتصار إرادة الشعوب مطلقاً وبلا حدود ، فإن اقتناعنا كذلك بأن هذا النصر يتحدد فقط بمدى ما تقدمه هذه الشعوب من تضحيات وما تبديه من تمسك بأهدافها ومبادئها ، ولذلك فاننا - ونحن نضم صوتنا لكل من ينادي بفرض العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا - نعلم علم اليقين بأن ذلك ليس إلا من قبيل التurgيل بياحقق الحق والعدل ورفع الظلم ، ووضع نهاية للموقف المأساوي في ناميبيا ومعاناة شعبها من العنصرية والاحتلال .

إن مصر وهي تؤكد من جديد استمرارها في تقديم كل عون ودعم لشعب ناميبيا من خلال منظمة موابو حتى تتحقق آماله في الاستقلال وتطبيعاته إلى السيادة ، لطالبا مجلس الأمن بأن يتخطى العقبات التي حالت في الماضي دون قيامه بمسؤولياته واختصاصاته وفقاً للميثاق ، وبأن يبني موقفاً حاسماً في مواجهة تعتن بريتوريا ورفضها الانصياع للارادة الدولية والرضوخ لقرارات الأمم المتحدة ولأحكام ومبادئ القانون الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثلاً مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى .

المتكلمة التالية هي ممثلة بربادوس التي أدعوها إلى أن تشغل مقعداً على طاولة المجلس وإلى أن تدلي ببيانها .

السيدة نيتا بارو (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل وهو الشهر الذي جئنا لنقرنه ببدايات جديدة .

أود أيضاً أن أحسي وفدي الأرجنتين ، وبخاصة السفير ديلبيتش ، لادائه الممتاز لأعمال الرئاسة خلال شهر آذار/مارس .

لا يسعني إلا أن ألاحظ تعيينكم ممثلاً دائمًا لحكومة جنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة . والمjalمة تقتضي مني أن أعترف بوجوده . إن التفاؤل ، وربما هذا الوقت من العام ، قد أغرياني بأن آمل أن يكون هذا الوفد قد أتى معه بموقف جديد ، وبتغير منشط لتناول هذه المسألة المؤلمة التي نواجهها . إلا أن الواقعية خفت من

تفاؤلي ، وذكرتني بأنه ما من حدث من الأحداث التي وقعت في السنوات العشرين الماضية يبرر أي شogue بأن نظام بريتوريا موف يبدل أو يراجع سيامته بشأن ناميبيا .  
بعد أشهر قليلة ، مستحفل بربادوس حكومة وشعبا بالذكري الحادية والعشرين للاستقلال . وأبناء بربادوس يعرفون تماماً تطلعات الشعوب المقهورة ؛ نحن نعرف المعنة التي يشعر بها نتيجة الخضوع لدولة أجنبية ؛ وعرفنا طوال ٣١ عاماً الفخار والطاقات التي تنطلق بعد أن يحصل شعب على حريته ليرسم ويدير مصيره الوطني بنفسه .  
بينما يحرك ويدعم نظام الفصل العنصري الشيرير استراقاً ناميبيا ، فإن السياسات القائمة على الجشع هي التي لا تزال تمكّن بريتوريا من تحدي هذه المنظمة ومن مواملة استغلالها المستمر للناميبيين . إلا أن الجشع ليس قاصراً على بريتوريا لأنه دون تواطؤ شبكة حكومة جنوب إفريقيا الواسعة النطاق من المتواطئين ، ما كان لها أن تحاول إصرارها على تحدي مسيرة التاريخ أو تنجح فيه .

لقد سعى الناميبيون طويلاً إلى ايجاد توسيعية سلمية لهذه المشكلة ، وأوضحاوا للجميع رغبتهم في أن يتمتع بشرؤات أرضهم كل الذين لهم أهلية تملك هذه الشروءات . ومن ناحية أخرى ، فإن بريتوريا التي تدعهما مجموعة من المصالح الدولية ردت على ذلك بازدراء ثابت وبقهر صريح . وفي النهاية ، كان على الناميبيين أن يلجأوا إلى السلاح بغية الدفاع عن مصالحهم ولإنقاذ أطفالهم من سيطرة الفصل العنصري والجشع عبر الوطني .

إن مشكلة ناميبيا ليست صعبة التحديد . إنها استغلال التمويل الدولي بشكل منظم وفعال لقمع شعب . ولتوسيعية المشكلة ينبغي النظر إليها من خلال هذا التحديد . وينبغي أن يستخدم التمويل الدولي لخدمة الناميبيين .

إن أكبر منظمتين مصرفيتين في جنوب إفريقيا وناميبيا تتبعان شركات عبر وطنية . وهي كما علمنا تتكون من حوالي ١٠٠٠ شركة عبر وطنية تعمل في جنوب إفريقيا وناميبيا . وهذه الشركات تقدم أكسير الحياة الذي يتتدفق من المراكز الصناعية في العالم إلى المؤسسة القائمة في بريتوريا . والمصارف عبر الوطنية هي الضامنة لأكثر من ٢٠ بليوناً من الدولارات الأمريكية التي تتحملها جنوب إفريقيا ديوناً خارجية .

وثلاثة من معامل تكرير البترول الأربع الموجودة في جنوب إفريقيا تملكها شركات عبر وطنية ، وهي تملك أيضاً أربعة أخماس منافذ تسويق البترول بالتجزئة في جنوب إفريقيا . وتتوفر الشركات عبر الوطنية أكثر من نصف واردات جنوب إفريقيا الالكترونية وتسيطر على صناعة السيارات في جنوب إفريقيا . وفي ناميبيا ، تستحوذ ثلاثة شركات عبر وطنية على ٩٠ في المائة من رؤوس أموال صناعة التعدين في البلاد في معدني أساسيين هما اليورانيوم والمام . وتشكل تلك المصانع نصف الناتج الوطني الإجمالي لناميبيا وثلاثة أربع مادراتها .

وليس موى نصف المورة . فبينما التمويل عبر الوطني هو أكسير الحياة بالنسبة للنظام الذي يسترق الناميبيين ، فإن صناعة الأسلحة توفر القوة وتضمنبقاء ناميبيا مقهورة . إن صناعة السلاح ذات طابع عبر وطني و-tierها وتتوفر الحماية لها قوانين بريطورية .

بموجب قانون النقاط الرئيسية لجنوب إفريقيا ، يمكن أن يطلب من أي شركة في جنوب إفريقيا أو ناميبيا أن تحتفظ بقوة أمن مسلحة أكبر بكثير مما تتطلبه حمايتها . وتلك القوات يمكن أن تستدعيها الحكومة إذا تطلب الأمر ذلك . ولا تخفي جنوب إفريقيا قدرتها العسكرية أو إيمانها بالذين يوفرون لها العتاد ويساعدونها على تدريب قواتها .

يدرك حكام بريطانيا تماماً أن سياساتهم في ناميبيا إنحراف عن مجرى التاريخ . ونحن نعلم هذا لأن جنون العظلمة أصبح واضحاً في تنفيذهم لتلك السياسات - وهو جنون شاء حظي البعض أن أراه وجهاً لوجه .

اختار قادة بريطانيا أن ينزلوا بناميبيا إلى مستوى المؤرخ الاستراتيجي حتى يهياً لانفسهم ولحلفائهم سبباً معقولاً للاحتلال المسلح . وحكام بريطانيا ، اذ لم يكتفوا بقمع شعب ناميبيا ، بدأوا برنامجاً منتظماً لشن عداون عسكري اقتصادي على الدول المجاورة ، يوتسبانا وموزامبيق وزامبيا وزيمبابوي وأنغولا . وأهداف جنوب إفريقيا لتدمير وزعزعة الاستقرار ظاهرة بوضوح .

والواضح أيضاً أن ناميبيا لا يمكن أن ينظر إليها بعد الآن في عزلة ، بل يجب أن ينظر إليها باعتبارها رمزاً وعرضًا لمشكلة خطيرة . إننا لا نناقش الآن مشكلة ناميبيا فقط ولكن مسألة سلامة الشعب الأفريقي أيضاً . إنها مشكلة تجلت على نحو واضح في السياسة المرفوضة والمفضوحة ، سياسة إنشاء الأوطان التي يمكن عن طريقها أن تفتض ببريتوريا التي تدفعها الفطرة البدائية أهداف الشعوب المقهورة وتحول الجنوب الأفريقي كله إلى مستعمرة للفصل العنصري .

لذلك يجب تفكك شبكة القمع التي تحيكها بريتوريا . إن عودة الشعوب الأفريقية إلى حياة الاستعباد ترمل إشارة صريحةلينا في منطقة الكاريبي التي تشكل ذكرياتها وتاريخها قضية مشتركة مع أفريقيا . إننا ندرك المسؤولية الخاصة في اتخاذ مبادرات جادة لمنع جنوب أفريقيا من تنفيذ مخططاتها القمعية ضد الناميبيين وضد شعب جنوب أفريقيا .

إن حكومة بربادوس تكرر التزامها بالتضامن مع شعب ناميبيا وتشيد بحركة دول عدم الانحياز لعرض هذه القضية على مجلس الأمن . وبربادوس مستعدة لتقديم مواردها ، وإن كانت ضئيلة ، لجميع الذين يتهددهم الفصل العنصري . لقد أعربنا من قبل عن هذا الالتزام عن طريق عرض الزمالات الدراسية والمنح الأخرى للشباب الناميبي لتمكينهم من الدراسة في المؤسسات في بربادوس .

تود بربادوس أيضاً أن تشيد بحركة عدم الانحياز لندائها بحماية دول خط المواجهة في الجنوب الأفريقي من نية بريتوريا المعلنة لتقويض اقتمادها . ومنذ ١٣ يوماً أعلنت حكومة بربادوس عن تعهدها بتقديم مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات بربادوس لصندوق التضامن للجنوب الأفريقي . إن هذا التعهد ، وهو أول تعهد من دولة في منطقة الكاريبي ، له مفازة الكبير بالنسبة لدولة مثل بربادوس حيث أنه يمثل ٤٠ سنتاً لكل مواطن فيها . وهذا يوضح على نحو جلي الخطورة التي تنظر بها بربادوس إلى الحالة في الجنوب الأفريقي .

لقد أثاحت بريتوريا لنا ، بهجماتها الصارخة المتكررة على جيرانها ، أن نرى على نحو واضح المشكلة التي تواجه مجلس الأمن وشعب ناميبيا . ونحن نعتقد أن المبادرات التي اتخذتها حركة عدم الانحياز يمكنها ، إذا ما نالت التأييد الكافي أن تحل تلك المشكلة .

لقد قيل الكثير ضد سياسة بريتوريا في ناميبيا وفي الجنوب الأفريقي ونحن نطالب الذين لديهم القدرة على أن يضعوا مواردهم لتحقيق كلماتهم أن يفعلوا ذلك .  
الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثلة بربادوس على التهاني التي وجهتها إلى .

المتكلم التالي هو ممثل قطر ، وأدعوه إلى شفل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الكواري (قطر) : السيد الرئيس ، يسرني أن أتقدم بتهنئتكم ببرئاسة المجلس ، معبرا عن ثقتي التامة بكم ، ومتمنيا لكم كل نجاح . كما أنتهز هذه الفرصة لاعبر عن تقدير وفدي بلادي للرئيس السابق للمجلس الممثل الدائم للأرجنتين والطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

يجتمع المجلساليوم للبحث في قضية طالما اجتمع من أجلها مرارا وتكرارا سعيا إلى حل آجمع عليه العالم لقضية ناميبيا ، ولكن هذا الحل لم يوجد طريق التنفيذ لا لتقصير في الجهد المبذولة وإنما بسبب تعنت جنوب إفريقيا المستمر ورفضها وضع حد للاحتلال غير الشرعي لناميبيا رغم جهود الأمم المتحدة المتواصلة لحمل ذلك البلد على احترام ارادة المجتمع الدولي والانصياع للشرعية الدولية .

وكما تعلمون فإن مجلس الأمن قد توصل بعد جهود مستمرة إلى قرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي تضمن ميزة مقبولة تتيح لشعب ناميبيا التمتع بالاستقلال . وبذلت الجهود منذ ذلك العام لتنفيذ ذلك القرار . ولم يتم تحقق أي تقدم في هذا الاتجاه إلا وهو انتهاء انتداب جنوب إفريقيا على ناميبيا واستقلال ناميبيا عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ المتخذ في دورتها الحادية والعشرين عام ١٩٦٦ الذي أنهى الانتداب على ذلك الأقليم .

ومن المعلوم أيضاً أن مجلس الأمن والجمعية العامة قد أصدراً قرارات عديدة تدعو إلى إجراء انتخابات حرة في ناميبيا ، وإنهاء سيطرة جنوب أفريقيا عليها وتمتع ناميبيا بالاستقلال شأن شقيقاتها الآخريات من الدول الأفريقية المجاورة .

وكانت العقبة الرئيسية التي تقف في وجه تنفيذ تلك القرارات وفي وجه استقلال ناميبيا تعتن جنوب أفريقيا المستمر ورفضها الاعتراف بـ«المجتمع الدولي» ، ولجوءها إلى الالتفاف على إرادة المجتمع الدولي بتشكيل حكومة تأتمر بأمرها ، تقطيـنة لنواياها الحقيقية المتمثلة في التمسك بـ«أراضي ناميبيا واستغلال أراضيها وشروعاتها» .

ولا بد من الإشارة إلى الجهود التي بذلت العام الماضي لتسوية مسألة ناميبيا ومنها مؤتمر فيينا الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي انعقد في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، قبيل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بـ«مسألة ناميبيا المنعقدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦» والتي كان لبلادي شرف المساهمة به ، وكان ذلك المؤتمر تعبيراً قوياً عن إرادة دول العالم لوضع حد لتمادي جنوب أفريقيا في رفضها الانسحاب من ناميبيا ووضع استقلالها موضع التنفيذ ، بمنع الأمم المتحدة من مباشرة مسؤولياتها بصفتها السلطة الشرعية الوحيدة منذ قرار إنهاء الانتداب عام ١٩٦٦ .

كذلك لا بد من الإشارة إلى الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة التي عقدتها الجمعية العامة حول قضية ناميبيا والتي كانت منبراً أتاح لممثلي الدول التنديد بـ«حكومة جنوب أفريقيا وسوء نيتها المتجلّي باحتلالها المستمر لناميبيا واستغلال شروعاتها» ، وكذلك بـ«تعزيز الوجود العسكري لـ«جنوب أفريقيا» في ناميبيا» .

إن التأييد الضمني الذي يلقاه نظام جنوب أفريقيا ، وخاصة عدم تمكين مجلس الأمن من اتخاذ قرار بشأن فرض عقوبات على هذا النظام ، مما يشجع نظام بريتوريا على التمادي في تذكره لإرادة المجتمع الدولي .

وفي الوقت الذي يُجمع فيه الرأي العام العالمي على ضرورة تكثيف الجهود للتصدي للنظام العنصري في جنوب افريقيا ومنح الاستقلال لاقليم ناميبيا تكتشف معلومات جديدة عن التعاون المطلق بين النظمتين العنصرتين في بريتوريا وتل أبيب . وآخر هذه المعلومات هو ما حواه التقرير الذي رفعته وزارة الخارجية الأمريكية الى الكونغرس الأمريكي في الثاني من نيسان/ابril الحالي حيث أكد هذا التقرير ضمن ما أكد ما يلي : ان التعاون بين جنوب افريقيا وامريكا كان على قاعدة التعاون بين حكومة وحكومة ، وان حكومة تل أبيب على وعي كامل بالمبادلات العسكرية مع جنوب افريقيا . ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية حققت أرباحا تتراوح بين ٤٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون دولار في السنة الماضية من تجاراتها مع جنوب افريقيا .

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام الاضافي المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا . وفيه شرح مسهب للجهود التي بذلها والاتصالات التي قام بها لتنفيذ أحكام تلك القرارات وأهمها اختيار نظام انتخابي ، لكن يبدو أنه كلما سعى الأمين العام لتذليل المعوقات اختلقت له جنوب افريقيا عقبات أخرى ، وآخر هذه العقبات ما سمي بالموافقة على قرارات الامم المتحدة ولكن بشروط مسبقة غير مقبولة . ومن المؤكد أن هذه الشروط المسبقة هي العائق الوحيد دون تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . ويقول الأمين العام في خلاصة تقريره ، ونحن نؤيد كل التأييد في ذلك ، أنه يرفض هذه الشروط المسبقة ويرى أنه على حكومة جنوب افريقيا إعادة النظر في هذا الموقف .

ان وفد بلادي يشكر الأمين العام على الجهد الذي يبذلها دون كلل للسعى لتنفيذ ما طلبه مجلس الامن والوصول الى حل ملمي . ولكن من المؤكد أن هذه الجهود لسن تؤتي ثمارها إذا لم يتحمل مجلس الامن مسؤولياته باتخاذ التدابير التي ينص عليها الميثاق ، تجاه من لا يلتزم بقرارات مجلس الامن .

وفي النهاية يسرني أن أشيد باسم بلادي بنضال شعب ناميبيا الشجاع بقيادة ممثله الشرعي والوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل قطر على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو معادة السيد احمد اينجين انسى ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي لدى الامم المتحدة ، الذي وجه المجلس اليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد انسى (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيد الرئيس ، أرجو أن

تتقبلوا تهاني منظمة المؤتمر الاسلامي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وفي الوقت نفسه أود أن أشير بسلامكم ، معادة السفير ديلبييت ممثل الارجنتين على الطريقة الكفؤة التي ادار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

مرة أخرى نناقش مسألة ناميبيا الدائمة التي أصبحت إحدى أهم وأخطر القضايا التي تواجه الامم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار .

ان الامم المتحدة ما ببرحت تنتظر في مسألة ناميبيا على مدى الأربعين سنة الماضية . وقد وضع مجلس الامن وكذلك الجمعية العامة مجلدات من القرارات بغية إنهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا على يدي نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا تحديدا لإرادة المجتمع الدولي .

لقد ذكرت أمام هذا المجلس منذ بضعة أسابيع أن منظمتي كانت تراقب عن كثب التطورات في افريقيا حيث ان ٢٤ عضوا من أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي ينتسبون الى تلك القارة العظيمة . ونولي مسألة ناميبيا ومسألة جنوب افريقيا نفس القدر من الاهتمام الذي نوليه لقضية فلسطين ومسألة الشرق الاوسط . وكما يدرك الاعضاء فإن مؤتمر القمة الاسلامي الخامس الذي انعقد في الكويت في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ قد قرر إنشاء لجنة وزارية برئاسة معادة السيد بيرزاده ، الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي على غرار لجنة منظمة المؤتمر الاسلامي المعنية بفلسطين بغية تنسيق عمل الدول الاسلامية ضد النظام العنصري في بريتوريا .

ان الاحتلال غير المشروع والاستعماري لناميبيا يشكل عملاً عدوانياً ضد الشعب الناميبي وتحدياً صارخاً لسلطة الأمم المتحدة . وتشكل هذه الحالة خطراً دائمياً على السلم والأمن الإقليميين والدوليين .

ونعتقد ان قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكلان الأساس الوحيد المقبول لاجتذاب تسوية نهائية ودائمة لهذه المسألة . وأود أن أقول ان هناك توافق آراء دولياً على هذا ، باستثناء وحيد يتمثل في الطرف الذي ما يرجح يتحدى القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان جنوب إفريقيا لا يمكن ولا يجب ان يسمح لها بالاستمرار في إبقاء تنفيذ هذين القرارات رهينة قضايا غريبة .

ان مؤتمر القمة الإسلامي الخامس قد أكد ، في جملة أمور ، إدانته ورفضه لأصرار النظام العنصري في بريتوريا على إنسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لاستقلال ناميبيا وأعرب عن ارتياحه لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي ترافق هذا الرابط . وفي هذا الصدد فإن سعادة السيد بيريز دي كوييار يحظى بتاييدها الراسخ والكامل لرفضه القاطع لمثل هذا الرابط كما ورد في الملاحظات الختامية من تقريره الهام الأخير المتضمن في الوثيقة ١٨٧٦٧/S المؤرخة في ٢١ آذار / مارس ١٩٨٧ .

وأود أيضاً أن أستعرض انتباه المجلس إلى أن مؤتمر القمة الإسلامي الخامس قد ناشد جميع البلدان التي تقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب إفريقيا أن تمارس فسروا وبصورة غير محدودة الضغط الدبلوماسي عليها وأن تفرض جزاءات اقتصادية حقيقة على النظام العنصري في جنوب إفريقيا بغية الإسراع بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتحت مجلس الأمن على فرض جزاءات شاملة وفعالة على جنوب إفريقيا وفقاً لحكم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وطلب من مجلس الأمن ان يستكشف جميع الطرق والسبل المتاحة له للتعجيل ب والاستقلال ناميبيا ، وأعرب عن تاييده للكفاح الذي تخوضه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

ومن المؤسف حقاً أن عدداً من الدول تشجع نظام بريتوريا على الاستمرار في مخططاته غير الشرعية والعدوانية عن طريق تقديم المساعدة والدعم في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة والدعم . وكما هو معروف جيداً فإن الكيان الصهيوني ما فتئ سخياً بشكل خاص في تأييده للنظام العنصري في بريتوريا . وندين التواطؤ ، وبخاصة في المجال النووي ، بين هذين النظاريين ، وهو تواطؤ يرمي إلى ممارسة الهيمنة على الشعوب العربية والأفريقية وعرقلة تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية .

(السيد انسى)

وإننا نعتبر أن الأيديولوجية العنصرية لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، واحتلاله الوحشي وغير المشروع لนามيبيا ، واستغلاله للموارد الطبيعية لذلك البلد وعدوانه المستمر على دول خط المواجهة والبلدان المجاورة كل هذه الأعمال تمثل ممارسات الكيان الصهيوني في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة . وإننا لا نتحقق مطلقاً بمحة ما ادعته إسرائيل مؤخراً بأنها ستعيد النظر في تعاونها العسكري والثقافي مع جنوب إفريقيا ، إذ أن هذين النظامين مرتبطان ارتباطاً عضوياً في ممارساتها وأهدافهما .

وفي هذا المنعطف ، يكفي أن نشير إلى العدد الذي صدر يوم الجمعة الماضي من صحيفة "نيويورك تايمز" ، والذي ورد فيه أن التقرير الأخير الذي قدمته وزارة الخارجية الأمريكية إلى الكونغرس يؤكد على نحو لا لبس فيه أن إسرائيل قد قدمت معونة عسكرية إلى جنوب إفريقيا انتهاكاً للحظر الدولي الذي فرضته الأمم المتحدة ضد النظام العنصري في بريتوريا .

وفي ضوء هذه التطورات الأخيرة ، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي ، التي شاركت على نحو نشيط في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز وعدد من المنظمات الدولية الأخرى من أجل إنهاء الاحتلال نظام بريتوريا غير المشروع لนามيبيا ، تدعو المجتمع الدولي لأن يتترجم دعمه إلى خطوات عملية ، بما في ذلك فرض جزاءات اقتصادية شاملة بغية إرغام الأمم والشركات عبر الوطنية على أن تنهي كل علاقاتها القائمة مع جنوب إفريقيا العنصرية ، والإسراع بإنهاء قهر الشعب الناميبي ، والعمل على تحقيق الحرية الكاملة والاستقلال لشعب ناميبيا البطل .

وإننا نطالب بأن يمارس مجلس الأمن السلطات المخولة له بموجب الميثاق بأن يفرض جزاءات إزامية على نظام بريتوريا كما يرد في الفصل السابع من الميثاق . ونأمل ألا يجد هذا المجلس نفسه مرة أخرى عاجزاً عن العمل في مواجهة هذه السياسة الخبيثة العنصرية والتوسعية .

ونناشد مجلس الأمن أن يستكشف كل الوسائل والطرق المتاحة له للتعجيل بامتثال ناميبيا .

ومستمر منظمة المؤتمر الإسلامي في اتخاذ كل التدابير الالزمة بالاتفاق مع المجتمع الدولي بغية تحقيق هذا الهدف .

ومستظل مسألة ناميبيا مدرجة على جدول أعمال المؤتمر الإسلامي حتى يأتي ذلك اليوم الذي يتمكن فيه شعب ناميبيا البطل من تحرير أرضه واستعادة حقوقه المشروعة . وكما أعلنه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في هراري أمام المؤتمر الشامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وأكد عليه أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا :

" متواصل الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي بذلك كل جهودها لدعم شعب ناميبيا وآزانيا من أجل الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وقيام حكم الأغلبية " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد انساي على تهانيه الموجهة إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل أنغولا . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد دي فيغوريدو (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم باسم وفدي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل . وإنه لمما يبعث على عميق سوري أن أرى ممثلاً لبلد شقيق يشغل هذا المنصب خلال المداولات بشأن مسألة تنحاز فيها حكومتكم دون لبي إلى جانب تقرير المصير والاستقلال الحقيقي لامة تعاني من القهر والاحتلال غير المشروع ، وتقد ضد العنصرية والفصل العنصري والاستعمار والامبرالية . واسمحوا لي أيضاً أن أعتبر هذه القرمة لاهني سلفكم ، الممثل الدائم للأرجنتين ، الذي أدار أعمال المجلس في الشهر الماضي باقتدار كبير .

تود حكومتي أيضاً أن تثني على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وعلى قيادتها للشجاعة والحكمة والدبلوماسية في كفاحها الذي لا يكل من أجل

أن تكون أداة لتحرير وطنها . لقد أثبتت الصبر وضبط النفس اللذين لا نراهما عادة في حالات مماثلة .

ومما ينطوي على المفارقة أن قضية الاستقلال الناميبي قضية تتعلق بانتهاك الكثير من مواد ميثاق الأمم المتحدة .

ومما ينطوي على المفارقة أن يقوم بكل هذه الانتهاكات للميثاق عضو مؤسس للأمم المتحدة - وهو نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا .

ومما ينطوي على المفارقة أن يصبح هذا المجلس الذي أنشئ من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين رهينة في يد عضو خارج على القانون من أعضاء الأمم المتحدة ، وخاصة من خلال حلفاء ومؤيدي ذلك العضو .

ومما ينطوي على المفارقة لا يتمكن المجلس ، منذ أن أعلنت الأمم المتحدة في ١٩٦٧ أن احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا احتلال غير مشروع وأن أصبح مجلس الأمم المتحدة لناميبيا السلطة القائمة بالإدارة ، من تحقيق انسحاب قوات جنوب إفريقيا من إقليم ناميبيا .

ومما ينطوي على المفارقة أن يكون المجلس ، كما كان الحال ، مقصرا في القيام بالتزاماته وولاياته بموجب أحكام الميثاق .

ومما ينطوي على المفارقة أن تكون جميع العناصر الازمة لاستقلال ناميبيا موجودة بالفعل ، بل هي موجودة في الواقع منذ ١٩٧٨ . وقد تضمنها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي تفاوضت جميع الأطراف بشأنه بحرية كاملة ، ولا يبقى إلا وقد إطلاق النار وتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وكان ينبغي لسي إن أقول "معظم العناصر الضرورية" لأن واحداً من العناصر الأساسية لا يزال مفقودا : وهو حسن نية جنوب إفريقيا للسماح بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبالتالي التخلص عن قبضتها العسكرية والاقتصادية على ناميبيا .

ومما ينطوي على المفارقة أن يسمح لنظام الفصل العنصري - المجرم في هذه الحالة - بأن ينتهك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا ، من خلال مختلف الأساليب ، التي تتضمن منذ ١٩٧٨ إدخال مسائل دخيلة على استقلال ناميبيا وغير ذات صلة به .

وعلى سبيل المثال ، إن ما يحدث داخل حدود أنغولا ، بوجود القوات الكوبية  
الأممية التي دُعيت رسمياً لدخول أنغولا ، لا علاقة له باستقلال ناميبيا . ومن أجل  
إقرار الحق فقط أقول إن قوات جنوب إفريقيا قد شنت أول غزو عسكري واسع النطاق على  
أنغولا في ١٩٧٥ ، قبل وصول أي رفيق أمني إلى أنغولا بعدة شهور . وأود أن أذكر هنا  
أن وجود بعض القوات الأمممية الكوبية داخل أنغولا يمثل لواء للسلم ، ويردع وجوده  
المزيد من أعمال العدوان والتدخل التي ترتكبها القوات العنصرية في كل الجنوب  
الافريقي . وبإضافة إلى ذلك ، اسمحوا لي بأن أشير إلى أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم  
المتحدة تعطي لكل بلد الحق في أن يطلب المساعدة في مواجهة العدوان والهجوم  
الخارجيين .

لقد استمعت باندهاش وعدم تصديق إلى البيان الذي أدى به ممثل جنوب  
إفريقيا هذا الصباح . ولا يمكن أن نجد قدرًا أكبر من الأكاذيب ، والتشويهات  
والافتزاءات التي ترد في خطابه . وإن مجل المفاوضات يوضح بجلاء أن اللائمة عن عدم  
تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) لا تقع إلا على عاتق بريتوريا .

في عام ١٩٧٨ ، عندما كان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مهيئا للتنفيذ كان أصدقاؤنا الكوبيون الأमميون موجودين بالفعل في أنغولا منذ سنتين ونصف ، بناء على طلب محمد تقدمنا به لمساعدتنا في مهمة إعادة البناء الوطني ، وإيقاف العدوان الامبرالي العنصري على دولتنا المستقلة حديثا ، فكيف أن وجود هذه القوات لم يكن قضية بالنسبة لبريتوريا في عام ١٩٧٦ ، ولا في عام ١٩٧٧ ولا في عام ١٩٧٨ ، ثم استقر رأيها بعد ذلك على اعتباره حجة في سعيها البيائى لانتهاك الاعذار ؟

إن ممثل النظام العنصري على حق عندما يتساءل عن كيفية تصور عقد انتخابات حرة في ناميبيا في ظل هذا الوجود الخطر - اللهم إلا إذا كان يسع عن عدم تعريف معنى الخطر . إن الخطر هو ذلك الجهاز العسكري الضخم الذي يستخدمه النظام العنصري في احتلال ناميبيا وأجزاء من جنوب أنغولا بل وجنوب افريقيا ذاتها .

ولا ينبغي للمجلس أن يذرف دموع التماسح على مزاعم جنوب افريقيا بأنها "لن تتخل عن التزاماتها تجاه سكان ناميبيا" فنحن نعرف تماما ما هي تلك الالتزامات : إنها نهب ناميبيا وتجریدها من مواردها ، ودعم أنشطة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وعدوانها المسلح على دول الجنوب الافريقي ذات السيادة ، وفرض العنصرية داخل ناميبيا كما فعلت في جنوب افريقيا ، وانتهاك كل حق يمكن تصوره ، إنسانيا كان أم اقتصاديا أم سياسيا أم اجتماعيا لسكان ناميبيا - باستثناء الأقلية البيضاء الصغيرة بطبيعة الحال .

إن ما يشير إليه ممثل جنوب افريقيا باعتباره مبادرة لم يكن إلا إهانة للأمم المتحدة والمجلس الأمن ، وبالتالي تجاهلها المجتمع الدولي وألقى بها في المكان اللائق بها وهو غياب النسيان . وليس هناك إلا سبيل واحد لمواجهة محاولات جنوب افريقيا إبداء حسن النية ، هو سؤال بريتوريا أن تتقدم بأفعال ملموسة بدلا من المزيد من الكلام ، ولكن بريتوريا توافق خداع المجتمع الدولي .

أما من جانبنا فأن الحكومة الانغولية تبدي دوما استعدادها للتحدث مع العنصريين ومؤيديهم التماسا للسبيل المؤدية إلى حل مشاكل استقلال ناميبيا والقضايا

المتعلقة به ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوب أنفولا . ولكننا لم نتلق أي رد إيجابي محدد على الخطة التي تقدمنا بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

لقد وجه ممثل جنوب افريقيا إنذارا الى القارة الافريقية قائلا إن الجزاءات لن تتفق عند حدود ناميبيا او جنوب افريقيا ، وكلنا ندرك الترتيبات التي يقوم بها النظام العنصري للهجوم على الجنوب الافريقي وإرهابه وزعزعة استقراره ، بفية الحفاظ على موقف القوة . ورغم هذه الإنذارات ، فنحن بلدان الجنوب الافريقي ، على استعداد لتحمل نتائج العقوبات الشاملة ، وستتحملها بكلبراءة وكراهة ما دامت تساعد في تحرير رفاقنا الناميبيين ، وأصدقائنا في جنوب افريقيا .

ولدي سؤال واحد محدد أطرحه على نظام بريتوريا من خلال مساعي مجلس الأمن الحميدة ، ولا تتطلب الإجابة عليه سوى كلمة واحدة : هل الطفة العنصرية الحاكمة في بريتوريا على استعداد لتحديد موعد لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٧٨ ، دون شروط مسبقة ؟ إن الإجابة ستكون شاملة وتافية لتساق مع نفاق جنوب افريقيا ولأعضتها .

منذ عام ١٩٧٥ تدأب جنوب افريقيا على غزو أراضي أنفولا ، ثم تستخدم الانسحاب وسيلة للمساومة ، وتندكث بعد ذلك باتفاقاتها ووعودها .

ومع ذلك فبفية تعزيز دعمنا للنضال الناميبي الباسيل الذي تقوده المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، تقدم الرئيس الأنفولي خومييه ادواردو دوس سانتوس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بخطبة نزيحة تتضمن عددا من العروض والاقتراحات تستهدف معالجة القضايا الرئيسية في الجنوب الافريقي ، ومن بينها بالطبع استقلال ناميبيا . وعلى حين أن المجتمع الدولي رفع رفضا قاطعاً أي ربط ، فإن حكومتي كانت مستعدة منذ ١٩٨٤ للموافقة على انسحاب مرحلتي لكل القوات الكوبية من الجنوب على نحو يتواءزى مع انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا . غير أن النظام العنصري حاول أن يعيض رسم جرافية الجنوب الافريقي ، فقد اختلق حدا ممطينا بين أنفولا وجنوب افريقيا من خلال دفع قواته الى حدودنا عن طريق ناميبيا .

إلا أن النظام العنصري ومؤيده الرئيسي وهو ادارة واشنطن الحالية ، تجاهله القيام بآية مفاوضات او اجراءات تقوم على أساس تلك الخطة . بل ان النظام العنصري في الواقع رفض القرار رقم ٨٣٥ (١٩٧٨) بإنشائه الحكومة المؤقتة المزعومة في وندسور ، وأبى تجاهله لحل آية مشاكل تواجه الجنوب الافريقي بدعمه عصابات "يونيتا" في انفولا و "رينامو" في موزامبيق .

وقد يكون من المناسب عند هذه النقطة أن نذكر أن حكومة الولايات المتحدة تسعى حالياً للحصول على قواعد جديدة في افريقيا لتتمكن من نقل أعمال "يونيتا" الارهابية الى مناطق تبعد كثيراً عن ناميبيا ، وبالتالي فإنها تحاول خلق انتساب زائف بأن عمال "يونيتا" قطعوا روابطهم مع حماتهم العنصريين في بريتوريا . وبهذا الأسلوب تأمل حكومة الولايات المتحدة ونظام بوتا وعصابات اليونيتا ذاتها أن تضعف من تلامح منظمة الوحدة الافريقية ، والعمل الموحد الذي تتطلع به بشأن قضية التحرير الكامل للقارية الافريقية ، واحترام استقلال الدول وسيادتها ، وسياسة زعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة . وفي الوقت ذاته يوامل نظام بريتوريا توسيع وتسلیح قاعدته العسكرية المتطرفة في كابريفي مترب لتطوير عملياته الارهابية في الجنوب الافريقي .

وقد السخرية أنه بينما يجري النقاش بين الحين والحين حول مسألة استقلال ناميبيا في محل دولي أو آخر ، فإن قمع الشعب الناميبي ما زال مستمراً ، وما زالت أرضه محتجلة من قبل قوات جنوب افريقيا ، وما زال قتل وسجن الوطنيين الناميبيين مستمرین بلا هوادة ، وما زالت الموارد الناميبيّة تذهب و تستخدّم في البقاء على الاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي ، والإبقاء على نظام الفصل العنصري وهيكله داخل جنوب افريقيا ، ودعم الاحتلال جنوب افريقيا العسكري غير المشروع لجزاء من الجنوب الافريقي منذ عام ١٩٨١ ، ودعم الغزوات التي تشنها جنوب افريقيا على الدول الأخرى في الجنوب الافريقي .

ووراء كل هذه المفارقات يمكن العديد من المأساة : القتل العشوائي للوطنيين والمقاتلين من أجل الحرية في ناميبيا ، والقتل الوحشي للنساء والاطفال وإنكار حقوق الانسان الأساسية ، وإنكار الحقوق الأساسية المدنية والاقتصادية والسياسية

والاجتماعية ، والإذلال اليومي المتمثل في أن يصبح الإنسان مجبينا في وطنه وألم نشعر به ونحن نشهد جيلاً جديداً يشب في ظروف الفعل العنصري التي شهدناها آباءه . وشدة ما هي الأخرى ، مثل شلل المجتمع الدولي إزاء قضية استقلال ناميبيا الحقيقي ، وفشل مجلس الأمن في اعتماد أو تنفيذ قرارات من شأنها إرغام النظام العنصري على الانسحاب من ناميبيا ، وعجز الأمم المتحدة عن القيام بما ي شيء ملموسى في مواجهة تعتن ببريتوريا العنصرية .

لقد آن الأوان لأن يقوم كل منا ، نحن الموجودين في هذه القاعة ، ولا سيما الموجودون هنا بصفة دائمة ، بتعذر دوره في هذا التاريخ من الخزي الصامت ، وأن يدرك مدى إسهامه في هذا الرق الحديث .

وقد آن الأوان أيضا لأن يلاحظ الجميع أن الحل الحقيقي الوحيد الذي سينجح في تحقيق الاستقلال الناميبي يتمثل في فرض الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ما لم يوافق فورا نظام جنوب افريقيا العنصري على التنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما هو عليه .

إن المجلس ما برح يعاني من اللشل طوال أحد بعيد نتيجة لممارسة حق النقض من جانب الذين يبدوا أنهم يتتجاهلون حقائق الحالة ، وتفسirاتهم لحق النقض مشيرة للشقة - كالذى يقول لإنسان مستعبد أن القضاء على العبودية سيعود بالضرر على صحته . إن الاضرار المزعومة مالية واستراتيجية أساسا وهي لا تؤثر بالتأكيد على شعب ناميبيا . والحجج التي يتذرع بها الذين يمارسون حق النقض حجج زائفة وتخدم المصالح الذاتية . وفي الوقت الذي تشهد فيه منذ العام الماضي قيام جهود تستحق الثناء وترمي إلى تحسين فعالية الامم المتحدة وهيكلها ، يتتجاهل الذين هم في طليعة الدعوة إلى الاصلاح بل ربما يشجعون أكبر فشل للمنظمة في مجال القانون الدولي وصيانة السلم .

وسأحجم عن سرد جميع الانتهاكات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يقترفها النظام العنصري بحصانة وبمناعة يمنحها له اصدقاؤه . وسأقصر حديثي على بعض نقاط القانون الدولي ، حيث أن هذا هو لب منظمة الامم المتحدة والمدونة التي تتمسك بها جميع البلدان التي انضمت إلى الامم المتحدة ولو تشدقا .

إن تحدي النظام العنصري لمجلس الامن والجمعية العامة أمر معن في الخزي لأن بريتوريا مذنبة في بعض أخطر الجرائم التي تصفيها بذلك لجنة القانون الدولي ، مثل العدوان على السلامة الاقليمية لبلد آخر ، وفي هذه الحالة ، ناميبيا وأنغولا وموزامبيق وغيرها من البلدان ، وانكار حق شعب في تقرير المصير في ناميبيا وداخل جنوب افريقيا ، وفرض نظام الفصل العنصري ايضا في ناميبيا وداخل جنوب افريقيا .

ومع ذلك لم تتخذ الامم المتحدة أية تدابير فعالة ، وهذا وبالتالي قد اسهم في خرق السلم والامن الدوليين وقوف بصورة خطيرة ملطة وحكم القانون الدولي في جميع أنحاء العالم .

ان ما يشير قلق حكومة بلادي أكثر من غيره يتمثل في أن الأبعاد القانونية والانتهاكات غير الشرعية تعتبر إما غير ذات أهمية أو أقل أهمية . وفي الوقت الذي يقع فيه المجتمع الدولي ، وخاصة القوياء فيه ، باتخاذ أي إجراء فعال بالرغم من جميع الحقوق والفتاوي القانونية التي تؤيد ناميبيا ، فإن النظام العنصري قد شوه وأساء استخدام نظام القانون بصورة غير شرعية ليعطي لنفسه "حقوقا" في ناميبيا .

لقد تدهورت الحالة في السبعينات بعد المحاولات الأولية وبعض التحرك من جانب المجتمع الدولي في السبعينات .

في عام ١٩٥٠ ، عندما قررت محكمة العدل الدولية بأن وظائف الإشراف التي تخول إدارة الانتداب ينبغي أن تمارسها الجمعية العامة ، رفضت بريطانيا قبول ذلك .

وفي عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، أقرت محكمة العدل الدولية أيضاً أن على جنوب أفريقيا التزاماً قانونياً بقبول اختصاص الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتداب . ورفضت جنوب أفريقيا ذلك .

وفي عام ١٩٦٠ بدأت الإجراءات في محكمة العدل الدولية ضد جنوب أفريقيا بشأن المذكور أعلاه .

وفي عام ١٩٦٢ قررت محكمة العدل الدولية رغم اعترافات جنوب أفريقيا بأن المحكمة ليس لها اختصاص النظر في القضية .

وفي عام ١٩٦٦ أعادت الجمعية العامة النظر في سياساتها بشأن ناميبيا وأنهت الانتداب .

وفي عام ١٩٦٧ أنشئ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ولكن جنوب أفريقيا رفضت دخوله إلى ناميبيا .

وفي عام ١٩٦٧ طبقت جنوب أفريقيا قانون الإرهاب - ويالها من مفارقة - على أقليم ناميبيا ، وعلى أساس رجعي وقمعي وأجرت محاكمات لسبعة وثلاثين وطبيعاً من مناضلي سوابو .

وبين عام ١٩٧٩ و ١٩٧١ ، اتخد مجلس الامن عدة قرارات هامة بشأن ناميبيا ، ولم يكن الي منها اثر على جنوب افريقيا .

ان مالا يمكن المغالاة في تأكيده في هذه المرحلة يتمثل في ان محكمة العدل الدولية قد أكدت في عام ١٩٧١ ان هذه القرارات ملزمة وأن على بريطانيا التزام الانسحاب من ناميبيا وأن على جميع الدول واجب الاعتراف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا هناك .

وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ ، وافق هذا المجلس نفسه على الفقرات الواردة في حكم المحكمة وأقر أن جميع الدول تتحمل مسؤوليات فردية تجاه شعب ناميبيا وأنها في افلاطاعها بهذه المسؤوليات ينبغي لها أن تمتلك عن اقامة أي علاقات مع جنوب افريقيا يكون من شأنها توطيد سلطة جنوب افريقيا على ناميبيا .

وفي عام ١٩٧٣ بدأ مجلس الامن مفاوضاته المباشرة مع النظام العنصري دون نجاح ، وأنهيت هذه المفاوضات في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ . وفي نفس الوقت بدأ النظام العنصري في تنظيم ورعاية مجموعات الاقليات العميلة المحلية .

وفي عام ١٩٧٤ صادقت الجمعية العامة على المرسوم رقم ١ الذي صدر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا والذي يحظر استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا دون موافقة المجلس . ولم تكن جنوب افريقيا وحدها ، بل ان عددا من الدول الاخرى قد استمرت في انتهاك هذا المرسوم دون عقاب .

وفي عام ١٩٧٤ اتخد مجلس الامن أول قرار صريح بعبارات قوية يطالب جنوب افريقيا بالانسحاب الفوري من ناميبيا ويحذر بأنه في حال عدم الامتثال سينظر في اتخاذ "التدابير الازمة" . ورفضت جنوب افريقيا الامتثال .

وفي هذه المرحلة ، مما يبعث على الخزي الدائم ان ثلاثة اعضاء دائمين في المجلس - فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - مارسوا حق النقض ضد مشروع قرار يطالب للمرة الاولى بفرض الجزاءات الازمية .

وإن مهارات حق النقض ، التي تستمر بعد اجراء جميع التغييرات الضرورية ، تعطي جنوب افريقيا حتى الان الشجاعة والتشجيع والحماية التي تحتاجها لاستمرار في تحدي الامم المتحدة ، وهو موقف تتمسك به جنوب افريقيا وتكفله .

وفي عام ١٩٧٦ اتخذ المجلس القرار الحاسم (٢٨٥/١٩٧٦) . ولكن جنوب افريقيا مرة اخرى رفضته . ومرة اخرى لم يكن اعتماد مشروع قرار يطالب باتخاذ جراءات الزامية بسبب حقوق الخلاة .

وفي عام ١٩٧٨ ، اتخذت الجمعية العامة ، استجابة لشلل المجلس ، اعلانا هاما بشأن ناميبيا ينص على انه اذا منع حق النقض الامم المتحدة من اتخاذ تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا ، فإن الجمعية مستعدة لاتخاذ الاجراء اللازم لوضع نهاية للاحتلال غير الشرعي . ولكن في الوقت الذي كان ينظر فيه في هذا التغيير ، بدأ الاعضاء الدائمون الثلاثة ، بالمشاركة مع عضوين آخرين في المجلس ، في العملية التي بلغت ذروتها بالقرار الشهير (٤٢٥/١٩٧٨) .

من المحزن والمحزن انه في الوقت الذي يمثل فيه القرار (٤٢٥/١٩٧٨) اطارا ممتازا للاستقلال الناميبي ، فإن العملية الكاملة في عام ١٩٧٨ ومنذ عام ١٩٧٨ لم تؤد إلا إلى اعطاء مزيد من الوقت لجنوب افريقيا لترسيخ قبضتها في ناميبيا ولزيادة القمع في الداخل ، وغزو الدول المجاورة ذات السيادة ، ومحاولة زعزعة استقرار الحكومات ذات السيادة وتخریب الجهد الذي تبذلها تلك الحكومات لانشاء هيكل اساسية اقتصادية مستقلة وبالتالي لتقليل اعتماد المحطة الهيكلية على جنوب افريقيا .

لن استفرد مزيدا من وقت المجلس القيم بسرد الحالة المحزنة السائدة منذ عام ١٩٧٨ : نفاق جنوب افريقيا ، وخيانات الآخرين واستخدام حق النقض في الوقت الذي كان يمكن فيه ان تغير قرارات المجلس الملزمة مجرى الاحداث . إن المرونة التي ابدتها سوابو ، وخاصة حكومة بلادي . ومحادثات الجوار ، والمحاولات اليائسة لتوفير الوقت واختلاق "روابط" زائفة ، والسياسة اليائسة والمحكوم عليها بالفشل ، سياسة الارتباط البناء - كل هذا معروف تماما ولست بحاجة إلى تكراره . ولكن ما يتضح منذ عام ١٩٧٤

هو سياسات خدمة المصالح الذاتية التي ينتهجها بعض الاعضاء الدائمين في المجلس والتي لعبت دورا تعويقيا ، وهو دور لا يزال مستخدما ، مهما كان السثار السياسي او الإنساني الزائف الذي يتخفي وراءه .

وطوال هذا الوقت ، نجحت جنوب افريقيا نتيجة لهذا في خداع المجتمع الدولي .  
وطوال هذا الوقت ، وخاصة منذ عام ١٩٧٤ - باستثناء فترة قصيرة في عام ١٩٧٨ - كان مجلس الامن عاجزا ، بسبب استخدام حق النقض عن الاضطلاع بدوره وعن فرض القانون الدولي ومعاقبة انتهاكات هذه القوانين ومرتكبي هذه الانتهاكات .

والذين يعانون العقوبات الالزامية لسبب واحد هو الاستثمارات الضخمة - رغم سحب الاستثمارات في ١٩٨٦ - يجب لفت نظرهم الى وجود أسباب أخرى . فليسوا مجردين على سند بنيان الفعل العنصري اللاشرعى الإنساني . والأموال المحظوظة يمكن استثمارها في أماكن أخرى من الجنوب الأفريقي - مثل بلدان مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الأفريقي . لقد آن الآوان لإرسال إشارات جديدة الى ناميبيا والى مائر الجنوب الأفريقي بآن المجتمع الدولى لن يقبل بعد آن بالوعود والأعذار الواهية والتبريرات غير المقنعة من بعض الأوساط ولا بالتضليل والكتاب من الأوساط الأخرى . لقد آن الآوان ليلزم المجلس نفسه بإصلاح الضرر الذي لحق بهيبة القانون الدولى ومداقيته . لقد آن الآوان لتقوم الجمعية العامة مرة أخرى باستخدام الوسائل المتاحة لها للدفع بعجلة العقوبات الالزامية إذا فشل المجلس هذه المرة أيضا .

لقد آن الآوان ليكشف العديد من أعضاء المجتمع الدولى عن معاملة جنوب افريقيا كصبي شقي ارتكب عددا من الجنح لا تعتير اي منها خطيرة بما يكفى لطرد الصبي من خطيرة الاصرة كلها وإنما من غرفة أو غرفتين فقط . علينا أن نواجه حقيقة أن هذا الصبي صبي حيال ماكر شرير الخلق غريب الأطوار لا يرجى منه خير ويتمتع بقدرات هائلة لتدمير كل حياة من حوله لا تُبْرَأُ في ذلك سوى حتمية تدمير نفسه بنفسه بعد أن تتجاوز تناقضاته الداخلية والخارجية جسده أو النظام الذي يمده بالحياة . وليس الأمر ببساطة أن آن الآوان قد آن للقيام بكل ما يجب القيام به . أخش أن الوقت سيعمر قبل أن يتتسن القيام بأي شيء - أي شيء في نطاق اختصاصاته هذه الهيئة . وعندئذ سيخرج الأمر عن حدود قدرتنا ، وتفرغ القوى التاريخية ، كالخلايا الوراثية ، حلولها الذاتية .

لا أبغي التهويل ، لكن المأساة التي ما فتئت معالمها تتكتشف تدريجيا ، مقترنة بعنف مطرد متزايد في الجنوب الأفريقي ، لن تنتهي ولن تتغير لمجرد أن هذا المجلس أو جماعة ما ترغب في ذلك . كلا ، إن هذه المأساة هي التاريخ المستجد المتتطور لتلك المنطقة وإنها تختار بذاتها نفسها .

قبل أن يقع المحتوم قد تكون هذه المناسبة آخر فرصة متوفرة لنا . لذلك يجب  
الآن سعى لها بـأن تفوت بسبب السياسات القمعية النظر التي تنتهجها قلة يفتقر  
إليها بـتاریخ افريقيا واحوالها حتى الى أصول المعرفة الإنسانية .

**الثورة مستمرة ! والنصر أكيد !**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل أنفولا على الكلمات

الحقيقة التي وجهها إلى وإلى بلادي .

نظراً لتأخر الوقت أعتزم رفع الجلسة الآن . الجلسة التالية لمجلس الأمن  
لمواملة النظر في البند المدرج على جدول أعماله متعدد ، بموافقة الأعضاء ، صباح  
الفن ، ٧ تيسمان / أبريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٣٠ .

١٨/٢٥ الساعة الجلسة رفعت